بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم التمويل والمصارف

محددات هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية

Determinants of Interest Margin in
Jordanian Commercial Banks

إعداد الطالب
نادي "محمد خير" ياسين كنـــــاكرية

بإشراف الأستاذ الدكتور
هيل عجمي الجنابي

محددات هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية

Determinants of Interest Margin in Jordanian Commercial Banks

إعداد

نادي "محمد خير" ياسين كناكرية

إشراف الأستاذ الدكتور

هيل عجمي الجنابي

أعضاء لجنة المناقشة :		التوقيع
أ.د هيل عجمي الجنابي	(رئيساً ومشرفاً)	....
د. جمعة محمود عباد	(عضواً)	....
د. إبراهيم محمد البطاينة	(عضواً)	....
د. محمد محمود العجلوني	(عضواً)	....

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف في كلية إدارة المال والأعمال في جامعة آل البيت .

نوقشت وأوصي بإجازتها / تعديلها / رفضها بتاريخ : ٢٠٠٩/٥/٢٠

الإهداء

إلى حب يعلو فوق كل حب ألا وهو حب الله ورسوله . . .

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله . . . .

إلى والدتي العزيزة حفظها الله . . . .

إلى أخواني وأخواتي . . . .

إلى أساتذتي الأفاضل . . . فبعلمهم وجهدهم – بعد عون الله – أنجزت ما

أنجزت . . .

شكر وتقدير

بعد حمد الله والثناء علية الذي وفقني لانجاز هذا البحث لا يسعني إلا أن أقدم جزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور هيل الجنابي على ما قدمه لي من دعم وعلى ما بذلة من جهد والمتابعة المستمرة التي كان لها الفضل الأكبر في إخراج البحث على هذه الصورة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قام بمساعدتي معنوياً أو بإعطائي الملاحظات القيمة والمعلومات والبيانات المطلوبة.

و أخيرا أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

نادي كناكرية

فهرس الجداول

محددات هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية

إعداد :
نادي محمد خير كناكرية

إشراف الأستاذ الدكتور :
هيل عجمي الجنابي

الملخص باللغة العربية

يعتبر هامش الفائدة مهماً لدى البنوك التجارية باعتباره مقياساً لربحية البنك لان من خلاله يستطيع البنك الحصول على الجزء الأهم من إرباحه والتي تنتج عن قيام البنك بوظيفته التقليدية (قبول الودائع و منح القروض) ، لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على أهم محددات هامش الفائدة ، والمقاييس المتبعة في قياس هامش الفائدة ، والتطور التاريخي للهامش لدى البنوك التجارية الأردنية ، والعوامل المؤثرة علية ، وأسباب اتساعه .
وقد شملت الدراسة على ستة بنوك تجارية أردنية شكلت موجوداتها ما نسبته (85 %) من مجموع موجودات الجهاز المصرفي الأردني وتشمل البنوك الأكبر في هذا الجهاز ، وقد تم دراسة الواقع المصرفي الأردني من خلال ميزانيات هذه البنوك للفترة الواقعة بين (1990 – 2007) .

وقد اشتملت الدراسة على أربع فرضيات رئيسية تم من خلالها إيجاد الحل للمشكلات المتعلقة بموضوع الدراسة.

وقد تم استخدام الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وقد توصلت الدراسة إلى :
وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخصصات الديون المشكوك فيها ، وإيرادات البنوك من غير الفوائد وبين هامش الفائدة ، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين المصاريف الإدارية والتشغيلية وهامش الفائدة ، في حين لم تظهر أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطي القانوني وهامش الفائدة .
وبناء على النتائج السابقة ، تقدم الدراسة توصيات منها : ضرورة اهتمام البنوك التجارية بإجراءات التحليل الائتماني وفق احدث اساليب التحليل المتاحة قبل الشروع في منح القروض للعملاء في محاولة لتحسين جودة القروض وبالتالي تخفيض نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها والمصاريف من اجل زيادة هامش الفائدة .

الفصل الأول

١-١ مقدمة

يعتبر سعر الفائدة مهماً بحيث يؤثر التغير فيه الى الاختلاف في قـرارات الاسـتثمار والادخار ، أي انه يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي فارتفاع معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية مثلاً يحد من قدرة المقترضين على الحصول على الاموال اللازمـة لاسـتثماراتهم ويرفع من كلفة هذه الاموال ، والعكس يحدث في حالة انخفاض اسعار الفائدة على التسهيلات فان ذلك يزيد من قدرة المقترضين على الحصول على الاموال ويخفض تكلفة هذه الاموال .

وبما ان للبنوك دور مهم في الاقتصاد من خـلال قيامـه بتـوفير الائتمـان للنـشاط الاقتصادي ، وبما ان الوظيفة الرئيسية للبنوك التجارية هي قبول الودائع ومنح القروض تبرز هنا اهمية سعر الفائدة المدفوع على الودائع والمقبوض من التسهيلات كون الفرق بين هـذين السعرين يمثل هامش ربحي يشكل الجزء الاكبر من ارباح البنوك ، فانة من الضروري دراسة هذا الهامش وتحليله ومعرفة محدداته ، والعوامل التي تؤثر عليه بالاضافة الى معرفة حجم هذا الهامش في البنوك التجارية الاردنية واسباب اتساعه فيها .

ويأتي هذا البحث للتعرف على مفهوم الهامش وطريقة قياسه بالإضافة إلى الأسـباب التي أثرت على هذا الهامش – هامش الفائدة – بزيادته أو تقليصه. إن سعر الفائدة يمثل كلفـة إقتراض الأموال ويعبر معدل الفائدة الذي يستوفى من المقترض عن مخاطر هـذا المقتـرض وطول فترة الاقتراض حيث تستوفى فوائد اقل على القروض قصيرة الاجل مـن تلـك التـي تستوفى على القروض طويلة الأجل ، وهنالك استثناء رئيسي لهذه الحاله يحدث عندما يكـون هنالك تضخم مرتفع فيقوم البنك المركزي باتخاذ سياسه متشدده حتى يتم السيطره على التضخم الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع اسعار الفائدة قصيرة الأجل وانخفـاض اسـعار الفائـدة علـى القروض طويلة الأجل[١].

اما هيكل اسعار الفوائد (structure) فيقصد به الفرق بين سعر الفائدة الذي يدفع على نفس النوع من الاصول ذات الاستحقاقات المتفاوتة، ويمكن تمثيل هذا التفاوت بيانيا على شكل

---

(1) مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية**، الطبعة الاولى، الجزء الاول، مكتبة المجتمع العربي، عمـان، الاردن، ٢٠٠٠، ص ص ١٩-٢٠.

منحنى يسمى منحى العائد (yield curve) ويعكس هذا المنحنى عادة العلاقة بين سعر الفائدة والمده والاستحقاق في وقت معين، اما اتجاه هذا المنحنى فيعبر عن مدى السيوله والمخاطر[١].

اما هامش الفائدة (spread) فهو: الفرق بين معدل الفائدة علـــى الودائـــع (deposit rate) ومعدل الفائدة على القروض lending rate . ولان الوظيفة الرئيسية للبنك هـــي مـــنح القروض فهي الاكثر مساهمه في الدخل الاجمالي المتحصل للبنوك ولان الفائدة التـــي تـــدفعها البنوك على الودائع تعتبر اهم بنود النفقات لدى هذه البنوك جاءت اهمية الحـــديث عـــن هـــذا الهامش ومحدداتة باعتباره معيارا لربحية البنك التجاري ومركزه المالي . وهنا لا بـــد مـــن التمييز بين هامش الفائدة وبين صافي هامش الفائدة ؛ فالاول يتضمن التكاليف التشغيلية واعباء المخاطر المصرفية ونفقات الضريبة، اما الثاني فانه يستبعد تلك التكاليف ممـــا يجعـــل هـــذا المقياس اكثر دقة لربحية البنك [٢] .

تشتمل الدراسة على ستة فصول يأمل الباحث من خلالها تغطية موضـــوع الدراســـة بشكل مرضي ، الفصل الاول : الاطار العام للدراسة ، يتم من خلاله التعرف على الدراســـة من حيث اهميتها ، واهدافها ، والدراسات السابقة لها ، وفرضياتها ، والتعريفـــات الاجرائيـــة لمتغيراتها ومنهجيتها . اما الفصل الثاني يحتوي على الاطار النظري للدراسة ، ويـــستعرض تطور قطاع البنوك وسياسة اسعار الفائدة في الاردن ، اما الفصل الثالث فأنه يظهـــر نـــشاط البنوك التجارية الاردنية من خلال الميزانية الموحدة للبنوك خلال الفتـــرة (١٩٩٠-٢٠٠٧) . كما يعرض الفصل الرابع مفهوم ومقاييس هامش الفائدة ، والتطور التاريخي للهـــامش فـــي البنوك التجارية الاردنية ، والعوامل المؤثرة علية . امـــا الفـــصل الخـــامس فيحتـــوي علـــى التحليلات الاحصائية للدراسة ، واختبار الفرضيات ومناقشتها . والفصل السادس يعرض نتائج الدراسة التي تم التوصل اليها بالاضافة الى التوصيات .

(1) مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية**، مرجع سابق ، ص ص ١٩-٢٠.
(2) محمد لطفي الجعفري، جمال الحمصي، **هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني**، دائرة المطبوعـــات والابحاث ، البنك المركزي الأردني ، عمان، الأردن، ١٩٩٣، ص ٥.

١-٢ أهمية الدراسة

ان المرحلة التي بدأت أوائل التسعينيات من القرن الماضي في الأردن والتي تميــزت بتعويم اسعار الفائدة على القروض وعلى الودائع كان لها اثر واضح على هامش الفائدة لــدى البنوك التجارية ومن هنا تنبع اهمية هذه الدراسة من خلال ضرورة التعرف علـــى محـــددات هامش الفائدة لدى البنوك التجارية لان البنوك في السابق كانت معتادة على نمط تسعيري مقيد تقريبا من قبل البنك المركزي، مما ادى إلى اتساع هامش الفائدة ولان هـــذا الهـــامش يعتبـــر مقياسا لربحية البنوك التجارية وذلك من خلال التعرف على مفهوم هامش الفائـــدة ومقـــاييس الهامش وتكلفة اتساعة بالاضافة إلى معرفة الاسباب التي ادت إلى اتساع الهامش في الوقـــت الحالي. وايضا التعرف على الممارسات التي تتبعها البنوك والتي تعمـــل علـــى اتـــساع هـــذا الهامش.

١-٣ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي: -

١- التعرف على هامش الفائدة وقياسة.

٢- حصر أهم المحددات الكلية لهامش الفائدة في البنوك التجارية الاردنية سواء منها الدائنه والمدينة.

٣- تحديد مقدار الأثر الذي يتركه التغير في مقدار التكاليف الادارية والتشغيلية على هامش الفائدة الداخلي.

٤- معرفة مدى الاثر الذي يتركه التغير في ايرادات البنوك من غير الفوائد علـــى هـــامش الفائدة .

٥- معرفة أسباب اتساع هامش الفائدة الحالي من خلال معرفة التكاليف التـــشغيلية وبنـــاء المخصصات وتعزيز رؤوس الأموال .

٦- تقديم مجموعه من التوصيات والنتائج للبنوك عينة الدراسة.

١-٤ مشكلة الدراسة

إن ارتفاع الفوائد يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض وزيادة الودائع وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الهوامش الربحية للبنوك بسبب انخفاض الطلب على الخدمات المصرفية نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي كمحصلة لارتفاع الفوائد كما يؤدي إلى خسارة في قيمة الأصول ذات العائد الثابت التي تحوزها هذه البنوك اضافه إلى تدني قيمة الضمانات التي كانت البنوك قد حصلت عليها من عملائها، كما تؤدي زيادة الفوائد إلى زيادة احتمالات فشل العملاء الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخصصات الديون المشكوك فيها.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالإجابة على الاسئله التالية:

١- ما هو اثر مخصصات الديون المشكوك فيها على هامش الفائدة ؟

٢- ما هو اثر الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك التجارية على هامش الفائدة ؟

٣- ما هو اثر التكاليف الإدارية والتشغيلية على هامش الفائدة ؟

٤- ما هو اثر إيرادات البنوك من غير الفوائد على هامش الفائدة ؟

١-٥ فرضيات الدراسة

إن فرضيات الدراسة كما يلي: -

١- هناك اثر سلبي ذو دلالة إحصائية من حجم مخصصات الديون المشكوك فيها على هامش الفائدة.

٢- هناك اثر سلبي من الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك التجارية على هامش الفائدة.

٣- هناك اثر سلبي من مقدار التكاليف الإدارية والتشغيلية على هامش الفائدة

٤- هناك اثر سلبي من إيرادات البنوك من غير الفوائد على هامش الفائدة.

١-٦ منهجية الدراسة

لغرض دراسة موضوع محددات هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية فإن منهجية البحث تتضمن ما يلي:

أولاً: أسلوب الدراسة: -

استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي من أجل تحليل المعلومات والتعرف على العلاقة بين هامش الفائدة، وبين كل من حجم مخصصات الديون المشكوك فيها والاحتياطي الإلزامي المفروض على التجارية والتكاليف الإدارية والتشغيلية وإيرادات البنوك من غير الفوائد.

بالإضافة إلى انه تجاوز جمع البيانات ووصف الظواهر إلى تحليل واستخراج استنتاجات ذات دلاله للمشكلة.

ومن أجل التأكد من صحة الفرضيات المتعلقه في الدراسه تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل النتائج بالاضافه إلى :

١- اختبار الوصف الإحصائي: والذي يعتمد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتوزيعات التكرارية.

٢- معامل الارتباط: وذلك لدراسة قوة العلاقة واتجاهها بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثانياً: *مصادر جمع البيانات*:

١- المصادر الثانوية وذلك بدراسة موضوع الفائدة في البنوك التجارية من خلال الكتب والمجلات والأبحاث والدوريات التي لها علاقة في الموضوع.

٢- المصادر الأولية: وشملت جمع البيانات عن هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية والتغيرات التي حصلت لها.

ثالثاً: *مجتمع وعينة دراسة* :

يتألف مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية الأردنية. أما عينة الدراسة فتتكون من ستة بنوك تجارية هي (البنك العربي وبنك الإسكان، وبنك الأردن والبنك الأردني الكويتي، والبنك الأهلي وبنك الاتحاد) ، وقد تم اختيار هذه البنوك بسبب أن هذه البنوك يصل حجم موجوداتها الى ٣٢,٧ مليار دينار حيث أن هذا الحجم يشكل نسبة مهمة (٨٥ %)من مجموع موجودات الجهاز المصرفي الأردني والبالغة ٣٨,١ مليار دينار في عام ٢٠٠٧ ، وتشمل البنوك الأكبر في هذا الجهاز .

رابعاً: محددات البحث:

تم استبعاد البنوك التجارية التي لا تتوفر عنها بيانات ضمن فترة الدراسة.

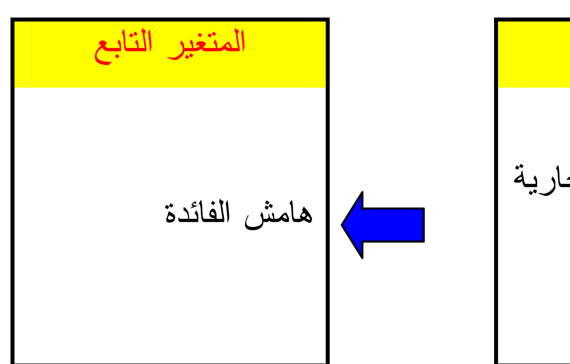
خامساً: فترة البحث:

تم دراسة الواقع المصرفي في الأردن من خلال ميزانيات البنوك للفترة الواقعة بين (١٩٩٠ – ٢٠٠٧).

١–٧ نموذج الدراسة:

المتغير المستقل

- مخصصات الديون المشكوك فيها
- الاحتياطي الإلزامي المفروض على التجارية
- التكاليف الإدارية والتشغيلية
- إيرادات البنوك من غير الفوائد



١–٨ التعريفات الإجرائية

اولاً – المتغير التابع:

١ – هامش الفائدة: وهو الفرق بين الفوائد والعمولات المقبوضة والفوائد والعمولات المدفوعة مقسوماً على إجمالي الأصول.

ثانياً – المتغيرات المستقلة:

١ – مخصصات الديون المشكوك فيها: تُبنى هذه المخصصات من اجل مواجهة القروض المتعثرة بحيث يتم استخدامها في تغطية هذه القروض لأنة بعكس ذلك سوف يكون هناك تراجع في حقوق ملكية البنك وبالتالي تراجع كفاية رأس المال ولمواجهة مشاكل التعثر الائتماني وذلك لان نوعية الائتمان تؤثر في هامش الفائدة لان البنوك تقوم بتحمل جزء من نفقاتها الإضافية نتيجة التراجع في نوعية القروض الممنوحة لعملائها.

2 – الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك التجارية: قيمة الحد الادنى الذي يتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به لدى البنك المركزي وفاءاً بنسبة الاحتياطي النقدي الالزامي المفروضة على الودائع لدى البنوك التجارية.

3 – التكاليف الإدارية والتشغيلية: وتشمل الرواتب والاجور والايجارات والقرطاسية ...الخ ، و إن قيام البنك بالتوسع وفتح فروع جديده له او العمل على تحديث الفروع القديمة يزيد من حجم هذه التكاليف وبالتالي يقلل من ارباح هذه البنوك . وهذة التكاليف متعددة مثل قيام البنك بالعمل على مواكبة التطور التكنولوجي كإدخال الحاسوب والانترنت إلى العمل المصرفي للتسهيل على العملاء فهذا يزيد من هذه المصاريف.

4 – إيرادات البنوك من غير الفوائد: المقابل التي تتقاضاه البنوك من العملاء نظير الخدمات التي تؤديها له عند فتح الحساب مثلا وتحدد هذه الإيرادات في ضوء كمية العمل المباشر وغير المباشر المبذول في تقديم الخدمة الذي يتمثل عادةً بكلفة الجهاز التنفيذي وكلفة الجهاز الاداري بالإضافة إلى كلفة استعمال موارد المصرف الأخرى وأهمها رأس المال.
أي ان البنك يقوم بتحديد حجم الايراد من هذه الخدمات بحيث تغطي كلفتها بالاضافة الى هامش ربحي معقول .

١-٩ الدراسات السابقة

حاولت بعض الدراسات البحث في هامش الفائدة والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى دراسات قامت بالحديث عن اتساعه والملاحظ أن تلك الدراسات لم تقتصر على الدول العربية أو الدول النامية فحسب بل ركزت أيضاً على دول ذات اقتصادات أكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة ودول أوروبا. وفيما يلي سوف نستعرض لنماذج لتلك الدراسات:

أولاً – الدراسات العربية :

١ – دراسة العوران و الفرحان بعنوان "**دراسة تطبيقية لمحددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني للفترة" ١٩٩٠-٢٠٠٢**[1].

لقد هدفت هذه الدراسة إلى حصر أهم المحددات الكلية لمعدلات الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة بحيث استمدت إطارها النظري من المدرسة الكنزية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معدل الفائدة يتأثر سلباً بالتغير الذي يطرأ على عرض النقد، وأن معدل الفائدة على شهادات الإيداع جاء عديم المرونة وعلى الصعيد المالي تبيّن أن الإنفاق الحكومي لا يؤثر في معدلات الفائدة على الودائع في حين يؤثر بقدر محدود جداً في معدلات الفائدة على التسهيلات وأن معدل الفائدة المحلي يتأثر بمعدل الفائدة الدولي وسعر صرف العملة الأجنبية.

وبهدف زيادة مرونة معدل الفائدة المحلي ورفع كفاءته بوصفه أداة تسعير في سوق النقد قدمت هذه الدراسة عدة توصيات من أهمها ما يلي:

أولاً: أن يسهم البنك المركزي ووزارة المالية في زيادة سيولة سوق الأوراق المالية وتنويع آجال الأوراق المتداولة لتوجيه قدر أكبر من المدخرات نحو الاستثمار في الأوراق المالية بدلاً من الودائع.

ثانياً: زيادة سعي البنك المركزي إلى رفع درجة التنافس بين المؤسسات المصرفية للحد من التركز من أجل زيادة كفاءة السوق المصرفي وتخفيض تكاليف خدماتها وذلك لتخفيض معدلات الفائدة.

---

[1] أحمد فراس العوران وأسامة فايزالفرحان، **دراسة تطبيقية لمحددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الثاني ، جامعة الكويت ، ٢٠٠٥.

٢ – دراسة أومت والزعبي بعنوان "**الإصلاحات المالية ومدى تباعد أسعار الفائدة في الجهاز المصرفي الأردني للفترة ١٩٨١–٢٠٠٢م**"[1]، وقد عمدت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التعديل المالي الذي حدث في سنة ١٩٨٩ (تعويم أسعار الفائدة) على هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن تحرير سعر الفائدة لم يؤثر في هامش الفائدة كما تشير النتائج إلى أن المحددات الرئيسية لهامش الفائدة هي إجمالي القروض إلى الأصول ومخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض، وبعبارة أخرى فإن البنوك التجارية الأردنية لا تحمّل العملاء تكلفة الإقراض ومخصصاتها من خلال توسيع هوامش الفائدة لديها.

٣ – دراسة الجعفري و الحمصي بعنوان " **هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني** " [2].

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة هامش الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين البنوك التجارية الأردنية وبين بنوك دول مجاورة وقد قامت هذه الدراسة باحتساب هامش الفائدة من خلال الفرق بين الفوائد المقبوضة على القروض والفوائد المدفوعة على الودائع.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها ما يلي:

١. يعتبر هامش الفائدة المصرفية من المتغيرات النقدية الهامة التي تحظى باهتمام السلطات النقدية ومتابعتها كونه يلخص أوضاع السوق النقدي ويعكس ربحية المؤسسات المصرفية ويؤثر في المتغيرات الحقيقية للاقتصاد المحلي.
٢. رغم أن غالبية الاجتهادات تعزى اتساع الهامش إلى سياسة التعويم، إلا أن هذا الاستنتاج ليس دقيقاً تماماً، بحيث أن التزامن بين الحدثين لا يعكس السببية القوية بالضرورة وأن الاتساع يمكن تفسيره بعوامل أخرى مستقلة عن قرار التعويم كما أن وجود مظاهر التعويم الأساسية قبل تاريخ الإعلان الرسمي عن التعويم الكامل وتبني سياسة التدرج في سياسة التعويم يشكك في قوة العلاقة بين التعويم والاتساع.

---

[1] غسان أومت، خالد الزعبي، **الإصلاحات المالية ومدى تباعد أسعار الفائدة في الجهاز المصرفي الأردني للفترة ١٩٨١–٢٠٠٢م**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد ١٢ ،العدد ٣ ، ص ص ٤٥١ – ٤٧٢ .

[2] محمد لطفي الجعفري، جمال حسن الحمصي، **هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني**، البنك المركزي الأردني، دائرة المطبوعات والأبحاث، ١٩٩٣.

٣. أن اتساع هامش الفائدة يعزى إلى مجموعة متداخلة من العوامل يشكل التعويم بيئة ملائمة لظهور تأثيرها على الواقع، وأن عوامل الاتساع تقسم إلى مجموعتين، داخلية وخارجية، فالداخلية تتعلق بطبيعة وهيكل السوق المصرفي الأردني أو مدى تنافسيته أما الخارجية تتعلق ببيئة العمل المصرفي الأردني وظروفه الحالية لاسيما فيما يتعلق بالأنظمة والتعليمات المصرفية التي تحكم سير عمله في المرحلة الحالية، ومن هذه العوامل السيولة الفائضة ورفع متطلبات الاحتياطي الإلزامي وكفاية رأس المال وفرض السقوف الائتمانية، ومعدلات الضريبة المرتفعة إضافة إلى ارتفاع المخاطر المصرفية.

٤. إن هناك تصورات للمساهمة في علاج المشكلة تركزت في تفعيل دور التنافس في السوق النقدي الأردني، علماً بأن تطورات الهامش لا تشير إلى وجود خلل جوهري في السوق رغم صغر هذا السوق بالمقارنة مع الأسواق العالمية حيث أن هذا الاتساع في الهامش ليس مغالى فيه بالدرجة التي صورت المشكلة بأنها مشكلة جوهرية كما أن هناك مؤشرات تؤكد أن الاتجاهات المستقبلية المتوقعة للهامش ستكون نحو التقلص التدريجي لاسيما في حالة اتخاذ التدابير والسياسات الكفيلة بتحقيق ذلك.

٥. أي أن هامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية والذي يتصف بشح رأس المال وارتفاع معدل التضخم هو هامش مناسب مقارنة مع الدول الأخرى.

٤ – دراسة اللوزي بعنوان" **تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية** " [1].

هدفت هذه الدراسة إلى البحث بشكل موسع في موضوع الهامش الربحي خلال الفترات المختلفة لتطور أسعار الفائدة لدى البنوك، إضافة إلى تقصي الأسباب الحقيقية التي أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى اتساع هامش الفائدة خلال فترة تعويم أسعار الفائدة، وما إذا كان ذلك يشكل مشكلة لدى القطاع المصرفي اضافه إلى توضيح الأثر الذي يتركه اتساع الهامش على المتغيرات الاقتصادية في الأردن مثل الادخار والاستثمار.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

١. يتحدد هامش الفائدة بعدد من العوامل والظروف التي تؤثر على مستوى الهامش وتتراوح هذه العوامل من حيث تأثيرها بين تأثير مباشر أو غير مباشر ومن هذه

[1] بسمة محمد اللوزي، **تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥.

العوامل معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات وحجم هذه الفوائد وظروف العـرض والطلب في السوق النقدي إضافة للمصاريف التشغيلية والإدارية لدى البنـوك والتـي تؤثر بصورة طردية على هامش الفائدة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود اتساع في هامش الفائدة بعد مرحلة التعويم، كمـا أنه من أبرز العوامل التي أدت إلى اتساع الهامش هو ارتفاع نـسبة الاحتيـاطي الإجبـاري والسيولة الفائضة لدى البنوك وارتفاع درجة المخاطر إضافة إلـى ارتفـاع حجـم التكـاليف التشغيلية والضرائب التي يتحملها البنك مع زيادة حجم أعماله.

٥ – دراسة عقل بعنوان " **أسعار الفائدة المصرفية في السوق الأردني** " [1].

لقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة هامش الفائدة لدى البنوك التجارية الأردنية خـلال الفترة (٢٠٠١–٢٠٠٢) وذلك من خلال دراسة عدد من المؤشرات المالية لمعرفة ما إذا كـان سعر الفائدة التي تتقاضاه البنوك التجارية الأردنية على التسهيلات الممنوحة للعمـلاء يعيـق الاستثمار ويشكل عبئاً على المستثمرين أم لا؟

وتم حساب هامش الفائدة على أساس الفرق بين معدل الفائدة المقبوضة من التسهيلات ومعدل الفائدة المدفوعه على ودائع العملاء بحيث كانت نتائج الدراسة هي أن هـامش الفائـدة التي تتقاضه البنوك التجارية الأردنية هو مرتفع.

والسبب في ذلك يعود إلى عدة أمور منها: ارتفاع نسبة المخصصات والديون المشكوك فيها إلى مجموع التسهيلات بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المصاريف التشغيلية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن البنوك التجارية الأردنيـة تحقـق أرباحـاً متواضعة في ظل منافسة شديدة أبعد ما تكون عن أي شكل من أشكال الاحتكار. بحيث أن هذه الأرباح هي مبررة وذلك لمواجهة المصاريف التشغيلية وتعزيز الموارد الذاتية لتـتمكن مـن النمو والتطور وتعزيز ثقة المستثمرين وتوفير إمكانية لزيادة استثماراتهم عند الحاجة إليها، كما أن البنوك بحاجة لهذه الأرباح لغايات الإنفاق على تحسين وتطوير الخدمة ومواكبة التكنولوجيا الجديدة بالإضافة إلى تأهيل وتطوير الكوادر البشرية التابعة لها، وبدون هذه الأرباح سـيدخل البنك في أزمة ، وأن أزمات الجهاز المصرفي مكلفة لأنها قد تؤدي إلـى كـساد اقتـصادي وتراجع في الإنتاج الكلي.

---

[1] مفلح عقل ، **أسعار الفوائد المصرفية في السوق الأردني**، جمعية البنوك، مجلـة الدراسـات المـصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.

ثانياً – الدراسات باللغة الانجليزية :

١ – دراسة (**TANZI**) بعنوان (**العجز المالي وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية**)[1]. حيث قام بدراسة سلوك معدل الفائدة في ضوء تأثره بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية وقد تضمنت متغيرات مالية مثل عجز الموازنة نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي مشيراً بذلك إلى وجود علاقة طردية بين السياسة المالية التوسعية ومعدل الفائدة.

كما قام بإدخال متغيرات أخرى إلى نموذجه مثل الفجوة (The Gap) وذلك لتمثيل النشاط الاقتصادي بشكل كامل وهي الفرق النسبي المئوي بين الناتج القومي الإجمالي المتحقق في فترة ما والناتج القومي الاجمالي المخطط له لتلك الفترة. كما استخدم متغير وهمي يمثل التغيرات الهيكلية التي حصلت خلال الفترة ١٩٨١–١٩٨٤ مثل التغيرات التي طرأت على قانون الضريبة في حقبة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وكان من نتائج هذه الدراسة ما يلي:

١. أن العجز المالي له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على معدلات الفائدة الحقيقية.
٢. أن قسماً كبيراً من الارتفاع في معدل الفائدة خلال تلك الفترة ١٩٨١–١٩٨٤ كان نتيجة للتغيرات التي أحدثتها إدارة ريغان الجديدة في الهيكل الاقتصادي والتشريعي في الولايات المتحدة مثل تحرير سوق رأس المال والتغيرات في السياسة النقدية لكبح التضخم والتغيرات في التشريعات الضريبية والاندماجات في قطاع الأعمال.
٣. محدودية تأثير عجز الموازنة على معدل الفائدة نتيجة للتطورات التي حصلت في أسواق المال الدولية.
٤. كما أثبتت الدلالة الإحصائية المرتفعة لمعدل التضخم المتوقع في جميع التقديرات دعماً كبيراً لفرضية فيشر التقليدية والقائلة بوجود علاقة إيجابية مباشرة بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم فقد جاء معامل التضخم المتوقع في معظم الحالات قريباً من كونه أحادياً.

وقد خلصت الدراسة إلى أن السلطة النقدية الأمريكية قامت خلال فترة الدراسة باستخدام أساليب التصريح الثلاثة وهي:

---

[1] Tanzi, V. **Fiscal deficits and Interest rates in the United States: An Empirical Analysis:** 1960-1984. IMF Staff paper,1985, pp :551-576.

١. التصريح عن تغير معدل إعادة الخصم القائم على مسوغ أن تحافظ السلطة النقدية على معدل إعادة الخصم منسجمة مع معدلات الفائدة في السوق في حال انحرافها عنها.
٢. التصريح عند تغير معدل إعادة الخصم القائم على نية السلطة النقدية في التأثير على معدل نمو عرض النقد والائتمان.
٣. التصريح الذي يجمع بين التصريحين الأول والثاني بحيث أن النوعين يسببان تغيرات في معدل الفائدة الوسيط، ومعدل الفائدة على أذونات الخزينة بأنواعها أما التصريح الأول فلم يكن ذا تأثير يذكر سواء على معدل الفائدة الوسيط أو معدل الفائدة على أذونات الخزينة.

٢ – دراسة COATS بعنوان **(Interest rate consequences of targeting money)**[1]، وقد بينت هذه الدراسة أنه إذا أرادت السلطة النقدية تحقيق معدل فائدة معين فإنه يجب أن تقبل عندها بعرض النقد الذي يحقق التوازن النقدي عند ذلك المعدل المستهدف للفائدة، وإذا استهدفت السلطة النقدية عرض نقد معين فإن عليه آنذاك قبول معدل الفائدة المتحقق عند عرض النقد المستهدف. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المدى الذي يتأثر به معدل الفائدة بعرض النقد يعتمد على طبيعة الظروف الاقتصادية، فالتأثير الآني للتغير في عرض النقد على معدل الفائدة يبدو محدوداً جداً في الاقتصادات المنعزلة وذات الأسواق المالية الصغيرة.

٣ – دراسة Honohan بعنوان **(تغير أسعار الفائدة في ظل التعويم)** [2]، جاءت هذه الدراسة على شكل خطوات التي يجب إتباعها في أثناء عملية التحرر المالي حيث ميزت الدراسة بين ثلاثة أنواع رئيسة من القيود التي لا بد من كسرها وهي قيود مفروضة على حركة رؤوس الأموال وقيود أخرى على معدلات الفائدة على أذونات الخزينة وأدوات الإقراض الحكومية وكذلك معدلات الفائدة على شهادات الإيداع بالإضافة إلى قيود مفروضة على معدلات الفائدة على الودائع والائتمان المصرفي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن معدلات الفائدة تتأثر بصورة إيجابية وذات دلالة إحصائية بمعدلات الفائدة الدولية. وتبين أيضاً أن التغيرات في معدلات الفائدة في عينة الدول المدروسة

---

(1) Coats W. **Interest rate consequences of targeting money**. IMF Staff papers, 1982 pp :31-47.
(2) Honohan, P. **How Interest rates changed under financial liberalization**: A cross country review. The world bank group www.wbin0018.world.bank. 2000

كانت تتنبأ بتغيرات لاحقة في معدلات الصرف لعُملاتها كما تشير الدراسة إلى أن درجة تذبذب معدلات الفائدة ترتفع في الاقتصادات التي تعتمد سياسة السوق الحر.

٤ – دراسة EDWARDS and KHAN بعنوان " **محددات أسعار الفائدة في الدول النامية**[1] "، قامت هذه الدراسة على دراسة محددات معدل الفائدة في كل من كولومبيا وسنغافورة كنموذجين لدولتين ناميتين متباينتين في درجة انفتاح اقتصاداتهما وأسواقهما المالية. وركزت على التفريق بين العوامل المؤثرة في معدل الفائدة من حيث كونها محلية كالسياسة النقدية ومستويات التضخم والإنتاج المحلي، وخارجية كمعدل الفائدة الدولي والتغيرات المتوقعة في سعر الصرف، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن معدل الفائدة يتأثر في اقتصادات البلدان بطرق متباينة تبعاً لدرجة الانفتاح الاقتصادي، ومدى تأثر الاقتصاد المحلي بأسواق المال الدولية وتقلبات أسعار الصرف. ففي حالة الاقتصاد في سنغافورة كانت العوامل الخارجية المتمثلة بسعر الصرف ومعدل الفائدة الدولي أكثر تأثيراً على معدل الفائدة المحلي من العوامل الداخلية، أما في حالة الاقتصاد في كولومبيا فتأثرت معدلات الفائدة فيها بالعوامل المحلية والخارجية بصورة متشابهة إلى حد كبير.

٥ – دراسة Brock and Rojas بعنوان **(سلوك هامش الفائدة في دول أمريكا اللاتينية)**[2]. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة سلوك هامش الفائدة في دول أمريكا اللاتينية حيث أظهرت هذه الدراسة أن هامش الفائدة الصافي في حالة انخفاض مستمر وكانت متغيرات الدراسة هي رأس المال ومجموعة الأصول.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين هامش الفائدة والتكاليف غير المالية، وبين هامش الفائدة ومعدل التضخم.

٦ – دراسة Demiraguc- Kunt and Huizing بعنوان **(محددات هامش فائدة البنوك التجارية والربحية)**[3].

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة هامش الفائدة الصافي والربحية في ثمانين بلداً، وذلك من خلال دراسة عدد من البنوك من كل بلد عينة الدراسة خلال فترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩٥،

---

[1] Edwards, S. and Khan, M. **Internet rate determination in developing countries:** framework IMF staff papers, 1985 pp: 377-403.

[2] Brock, P. and rojas-saurez, I . **Understanding the behaviour of bank spreads in Latin America**, Journal of development economic, 2000 pp: 113-134 .

[3] Demiraguc- Kunt and Huizing. **Determinates of Commercial Bank Interest Margins and Profitability**: some international Evidence, World Bank working paper,www.wbin0018.world.bank , 1997

وكانت متغيرات هذه الدراسة تقتصر على الخصائص البنكية مثل حجم البنك والمديونية لكل بنك ونسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول والتكاليف المالية والظروف الاقتصادية في كل دولة مثل نسبة الضريبة التي تخضع لها البنوك التجارية والقوانين والأنظمة على مستوى الدولة كما أخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية لكل دولة مثل حجم الدخل القومي للوصول إلى أدق النتائج.

وقامت الدراسة باختبار النتائج من خلال تحليل الانحدار لمعرفة أثر تلك العوامل على هامش الفائدة والربحية لدى تلك البنوك.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك التي لها نسبة مجموع الأصول إلى الدخل القومي مرتفعة تحقق هامش فائدة منخفض وأن البنوك الأجنبية تحقق عوائد أعلى من البنوك المحلية وأن البنوك التي لديها نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول مرتفع فإنها تحقق هامش فائدة أعلى وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي التي تخضع لها البنوك وبين مستوى الربحية.

٧ – دراسة Angbazo بعنوان "**هامش الفائدة الصافي في البنوك التجارية ومخاطر الإفلاس وأسعار الفائدة والحسابات خارج الميزانية**[1].

قامت هذه الدراسة بهدف معرفة محددات هامش الفائدة الصافي على مستوى الدولة حيث عملت على معرفة العلاقة بين هامش الفائدة الصافي وبين كل من مخاطر الإفلاس ومخاطر سعر الفائدة والحسابات غير النظامية التي يتم تصنيفها خارج الميزانية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك التي لديها نسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول مرتفعة يؤدي إلى تخفيض مخاطر الإفلاس وبالتالي زيادة الربحية وتحقيق معدلات هامش فائدة مرتفع.

٨ – دراسة Berger بعنوان **(عولمة المؤسسات المالية)**[2].

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين هامش الفائدة والتكاليف المالية والضريبية المفروضة على البنوك وقوى السوق والقروض العاملة، وقد أجريت هذه الدراسة

---

[1] Angbazo, L.. **Commercial bank net interest margins default risk interest rate risk and off-balance sheet banking**, Journal of Banking and finance, 1997 pp, 55-87 .

[2] Perger a de young, R. Genay, H, and udell.. **Globalization of financial institution**: evidence from gross-border banking performance, brookings-wharton papers on financial services, 2000 pp : 23-120.

على ٢٢ بنكاً في كولومبيا خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٦، من خلال دراسة الأثر قبل تعويم أسعار الفائدة وما بعد هذا التعويم.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد اختلاف في هامش الفائدة بين الفترتين حيث قام الباحث باستخدام أسلوب التحليل Panel data regression وقد أشارت نتائج التحليل إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة القروض العاملة وبين هامش الفائدة وأن نسبة التكاليف غير المالية لها أثر على هامش الفائدة لدى البنوك وأن قوى السوق (نسبة الفائدة والتضخم) لها علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة في تحديد هامش الفائدة.

وان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة قيامها بدراسة هامش الفائدة من خلال علاقته بمخصصات الديون المشكوك فيها وعلاقة الهامش بكل من الاحتياطي الالزامي المفروض على البنوك التجارية والتكاليف الادارية والتشغيلية وايرادات البنوك من غير الفوائد .

الفصل الثاني
الإطار النظري: قطاع البنوك وهيكل اسعار الفائدة في الاردن

تمهيد

يتكون الجهاز المصرفي الاردني من البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة وشركات الوساطة المالية بالاضافة الى البنك المركزي الاردني الذي يمثل السلطة النقدية ،وقد كان الاخير يمارس الرقابة على البنوك وذلك من خلال الطابع التوجيهي ، أي ان البنك المركزي الاردني كان في سبعينيات القرن الماضي يحث البنوك على تحديد نسب الاحتياطي النقدي الالزامي واقراض البنوك والمؤسسات المالية باستعمال اداة سعر اعادة الخصم وتبني سياسة ائتمانية لدعم المشاريع الاستثمارية التنموية بشروط ملائمة من حيث الكلفة والمدة ولكن بشكل غير ملزم ، ومع ازدياد الحركة الاقتصادية في مطلع الثمانينيات وارتفاع نسب التضخم اتجه البنك المركزي الاردني الى زيادة حجم الرقابة على البنوك والعمل على زيادة نطاق صلاحياته في الاشراف بحيث يتم السيطرة على معدلات التضخم وذلك من خلال سياسة السقوف الائتمانية ورفع الحد الادنى لاسعار الفائدة بالاضافة الى تحديد نسب السيولة القانونية ورفع راس مال البنوك التجارية[١] .

ويمكن تقسيم واقع الجهاز المصرفي الاردني الى عدة مراحل اهمها [٢]:

١ – الفترة ما بين عامي (١٩٥٠ – ١٩٨٠) : خيم المناخ شبه الاحتكاري على هذه الفترة وقد تمكنت البنوك هنا من تحقيق عوائد مجزية وذلك بسبب ارتفاع الهوامش الربحية بحيث كانت البنوك تتقاضى اسعار فائدة مرتفعه على قروضها تصل في بعض الاحيان الى اضعاف الهوامش في هذه الايام .

٢ – الفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٠) : تميزت هذه الفترة بتراجع دور الوساطة المالية وهي الفلسفة الاساسية التي قامت عليها فكرة المصارف نتيجة موجه من التحرر المالي العارم والتي ادت الى دخول منافسين جدد على جانبي الموجودات والمطلوبات .

٣ – الفترة من (١٩٩٠ – ١٩٩٩) : هنا ونتيجه للتطور التكنولوجي وثورة المعلومات وحاجة المصارف الى تقديم خدمات مميزة تستهدف زيادة شريحة العملاء انتقلت المصارف

(1) عبد الحليم ابراهيم محيسن / البنوك والمؤسسات المالية في الاردن ،حقائق وارقام / جمعية عمال المطابع التعاونية ،١٩٩٤ ، عمان الاردن ، ص ٢٩.

(2) مفلح عقل / مرجع سابق ، ص ٤٣

من اساس يقوم على العملية (TRANSACTION) الى ثقافة البيع والتسويق ، وقد بدأت الصناعة المصرفية في هذه الحقبة بارباح مرتفعه ، كما حدث تغير في صلب العملية المصرفية التقليدية حيث اصبح العميل بمقدوره الحصول على التسهيلات ليس من البنك مباشره وانما يمكنه تلقي الخدمة من أي مكان .

٤ – الفترة ما بعد عام ٢٠٠٠ الى يومنا هذا هنا استمرت البنوك بتحقيق ارباح ولكن بوتيرة اقل من السابق والسبب في ذلك يعود للمنافسة الشديدة بين البنوك وظهور مؤسسات تقدم خدمات ائتمانية باسعار فائدة اقل من البنوك وايضاً حصول انخفاض في حجم الودائع لدى بعض البنوك .

وتجدر الاشارة الى ان قطاع الاعمال في الاردن يشكو منذ سنوات من ارتفاع سعر الفائدة على التسهيلات المصرفية (١٣ – ١٥ %) مما يعوق الاستثمار ويعمق من مشكلة الركود التي يعاني منها الاقتصاد الاردني [١].

وللجهاز المصرفي الاردني مكانه مرموقه بين اجهزة المصارف العربية لما استطاع ان يحققه من انجازات سواء على مستوى السياسات المصرفية او الأداء المصرفي بالاضافة الى وجود بورصة عمان التي تقوم بدعم هذا الجهاز المصرفي بشكل فعال [٢].

لذلك يعتبر النشاط المصرفي في الاردن من بين الانشطة التي حققت تطوراً كبيراً خلال ربع القرن الاخير فخلال فترة بسيطه تطور الجهاز المصرفي الاردني من مرحلة بدائية الى مرحلة متطورة واصبح يضاهي ما حققته دول اخرى خلال اضعاف هذه المرحلة الزمنية [٣] ، حيث توسعت هذه البنوك في منح التسهيلات بشكل كبير فارتفع حجم هذه التسهيلات من ٤١ مليون دينار عام ١٩٦٨ الى ١١٢٩٥ مليون دينار عام ٢٠٠٧[٤] .

---

(1)سعيد الطراونه ، **سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من القروض في البنوك التجارية العاملة في الاردن** ، دراسة قياسية ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٢–١٣

(2)يوسف حسين محمود عاشور ، آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني ، غزة ، ص ٦٦

(3)قاسم الحموري ، احمد الملاوي ، انتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الاردني ، مجلة ابحاث اليرموك ، المجلد ١٠ ، العدد ٣ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢١٩ – ٢٢٠ .

(4) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي ، 2007 ، ص ٩١ .

٢-١ المبحث الأول : تطور البنوك في الاردن

تمهيد

كان افتتاح فرع البنك العثماني عام ١٩٢٥ في الاردن يمثل بداية العمل المصرفي الاردني بحيث يعتبر البنك العثماني الذي أنشئ في تركيا عام ١٨٦٣ أقدم مؤسسة مصرفية في المنطقة وقد عمل فرع البنك العثماني وكيلاً مالياً للحكومة الاردنية بالاضافة إلى ممارسة الخدمات المصرفية العادية، اما البنك العربي فانه يأتي في المرتبة الثانية حيث افتتح فرعه الاول في عمان عام ١٩٣٤ وفرعه الثاني في اربد عام ١٩٤٣ بحيث اصبح يشكل نواة البنوك التجارية المحلية في الاردن[1]، اما البنك الاجنبي الثاني الذي افتتح فرعاً له في عمان فقد كان البنك البريطاني للشرق الأوسط ومركزه الرئيسي في لندن، وبحلول عام ١٩٤٨ كان في الاردن خمسة مكاتب مصرفية موزعة على مدينتي عمان واربد، وبافتراض أن عدد السكان التقريبي في الاردن عام ١٩٤٧ حوالي ٣٧٥ الف نسمة فهذا يعني ان المكتب المصرفي الواحد يخص ٧٥ الف نسمة[2].

كما شهد الأردن خلال العقود الخمسة الماضيه تطوراً كبيراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر تطور القطاع المالي والمصرفي من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي في الأردن فمنذ تلك الفترة ظهر تطور ملموس لهذا الجهاز لمواكبة التطور في الدول المتقدمة.

في الفترة ما قبل عام ١٩٦٤ كانت السلطة النقدية في الأردن هي مجلس النقد الأردني وقد كان دورة يقتصر على الاحتفاظ بقدر معين من الإسترليني مقابل إصداره للدينار الأردني، أي لم يكن لديه أي وظيفة رقابية على البنوك التجارية والتي لم يتعَدَّ عددها عن سبعة بنوك ثلاثة منها أجنبية ومؤسسة إقراض متخصصة واحدة ، بعد ذلك تأسس البنك المركزي الأردني وأصبح يعتمد سياسات نقدية ويمارس مهامة ومسؤولياته بكفاءة ، كما أن البنوك التجارية المرخصة قد زاد عددها فأصبحت في عام ٢٠٠٧ ثلاثة وعشرين بنكاً، منها ثمانية بنوك غير أردنية وبنكان إسلاميان وعدد الفروع المنتشرة في المملكة وصل في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٥٨ فرعاً كما أن هناك مؤسسات إقراض متخصصة تغطي احتياجات السوق التمويلية في قطاعات الإسكان والقطاع الزراعي، والحكومات المحلية بالإضافة إلى وجود مؤسسات مالية غير

---

(1) احمد الحوراني ، المؤسسات المصرفية في الاردن ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٥ ص ١٦ .

(2) المرجع السابق ، ص ص ١٦ – ١٧ .

مصرفية أنشئت لحشد المدخرات المحلية مثل مؤسسة الضمان الاجتماعي وصندوق توفير البريد وصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة تنمية أموال الأيتام بالإضافة إلى شركات الصرافة وشركات التأمين[١].

أما تاريخ إنشاء البنوك التجارية في الأردن فذلك يرجع إلى عام ١٩٢٥ حيث بدأ البنك العثماني بمزاولة اعماله ثم تلاه البنك العربي الذي تأسس في القدس عام ١٩٣٠ ونقل مركزه الرئيس إلى عمان بعد أحداث عام ١٩٤٨ ثم بعد ذلك تأسس البنك الأهلي الأردني في عام ١٩٥٦ أما في عام ١٩٦٠ فقد تم تأسيس بنكين جديدين هما بنك الأردن وبنك القاهرة – عمان، ففي فترة الأربعينيات والخمسينيات تم دخول أربعة بنوك غير أردنية للعمل في الأردن هي البنك البريطاني للشرق الأوسط (HSBC حالياً) والبنك العقاري العربي[٢].

ومصرف الرافدين وبنك انترا الذي أغلق أبوابه في عام ١٩٦٦ أثر توقف البنك الأم عن العمل في بيروت وفيما يلي جدول يظهر التطور في أعداد البنوك العاملة في الأردن بالإضافة إلى عدد فروعها:

جدول رقم (١)

التطور في أعداد البنوك العاملة في الأردن بالإضافة إلى عدد فروعها

السنة	عدد البنوك	عدد الفروع
١٩٦٤	٨	٢٢
١٩٧٠	٨	٤١
١٩٨٠	١٥	١٢٤
١٩٩٠	٢١	٢٩٨
٢٠٠٠	٢١	٤٦٩
٢٠٠١	٢١	٤٧١
٢٠٠٢	٢١	٤٧١
٢٠٠٣	٢١	٤٤٩
٢٠٠٤	٢٤	٤٤٧
٢٠٠٥	٢٣	٥١٣
٢٠٠٦	٢٣	٥١٥
٢٠٠٧	٢٣	٥٥٨

* المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٠٧ .

(1) البنك المركزي الأردني، ***الجهاز المالي والمصرفي في الأردن (١٩٦٤-٢٠٠٤)***، عدد خاص بمناسبة العيد الأربعين لتأسيس البنك الأردني، دائرة الأبحاث، ٢٠٠٤، ص ٢.
(2)المرجع السابق ، ص٣.

مراحل تطور الجهاز المصرفي:

إن تأسيس العديد من المؤسسات المالية والمصارف المخصصة ومصارف الاستثمار أدى إلى تكامل السوق المالية الأردنية من حيث تنوع المؤسسات بالإضافة إلى إدخال العديد من الأدوات المالية ما أدى إلى نمو موجودات الجهاز المصرفي وارتفع حجم عملياته الأمر الذي جعله يحتل مركز الصدارة في حشد الدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية[١].

هذا يمكن تقسيم مراحل تطور الجهاز المصرفي الأردني إلى أربعة مراحل[٢] هي:

١. المرحلة الأولى: بدأت من عام ١٩٢٥ – ١٩٦٧ وتميزت هذه المرحلة بمحدودية الجهاز المصرفي من حيث العدد، والموجودات والوظيفة كما تميزت بغياب البنك المركزي الذي تأسس في نهاية هذه المرحلة (١٩٦٤).
٢. المرحلة الثانية: امتدت بين عامي ١٩٦٨–١٩٧٣ حيث لم تشهد تطورات مهمة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني حيث ركز هذا القطاع في العمل على الحفاظ على مصداقيته بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية التي طرأت خلال تلك الفترة.
٣. المرحلة الثالثة: امتدت هذه المرحلة ما بين ١٩٧٤–١٩٨١ وقد تميزت هذه الفترة بالإنجازات الكثيرة التي حققها الاقتصاد الأردني والقطاع المصرفي بشكل خاص حيث شهد نمواً كبيراً في حجم موجوداته وفي عدد مؤسساته وأدواته.
٤. المرحلة الرابعة: تمتد هذه المرحلة من عام ١٩٨٢–١٩٨٦ وهي مرحلة التكيف مع الظروف التي استجدت على أثر تراجع الموارد النفطية العربية، والحرب العراقية الإيرانية وقد مرت هذه الفترة بسلام دون أن تترك أية آثار سلبية على الجهاز المصرفي سوى تراجع في عوائده الربحية الناجمة عن تدني مستوى النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى.

وبناءً على ما تقدم ذكره فإن البنوك التجارية أصبحت تشكل أهمية قصوى لا بل حجر الأساس في أي نهضة اقتصادية وذلك من خلال توفير التمويل اللازم والرئيسي للأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدمية والزراعية[٣]. لذلك فإن قطاع البنوك في أي دولة يعد ركيزة أساسية من ركائز النظام الاقتصادي بحيث تعد البنوك أساس النظام المالي لأي مجتمع اقتصادي بحيث

---

(1) مفلح عقل، ***وجهات نظر مصرفية***، الاردن، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٦، ص ٣٨٨.
(2) المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .
(3) عبد الله العمرات، ***العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية***، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

تمثل الوعاء الإدخاري للمجتمع وتعمل على توفير الحاجات المالية للجهات المحتاجة وذلك من خلال الإقراض والاستثمار وتسهيل تدفق السلع والخدمات بين مكونات المجتمع من خلال أدوات التسديد المختلفة[١] وبهذه الطريقة تحصل البنوك على أرباحها.

٥ – المرحلة الخامسة : وتمتد هذه المرحلة من نهاية ثمانينيات القرن الماضي الى هذه الأيام عندما بدأت الصناعة المصرفية بتقديم خدماتها كما في السابق ولكن بطريقة اكثر تقدماً لذلك فنتيجة للتطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي أزال الحدود بين طرفي مناولة المصارف لخدماتها وبين الصناعات وبين الدول ككل ، كل ذلك افقد الصناعة المصرفية ميزة النسبية أي تعدى التغير في قيام المصرف بتغيير صلب عملياته التقليدية والانتقال الى الاهتمام بتقديم خدمات جديدة من شأنها تيسير التعامل وتسهيله على العميل [٢].

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة تفرع البنوك التجارية الأردنية برهان على قدرة القطاع المصرفي الأردني على توسيع قاعدة خدماته من خلال التوسع العمودي ، والذي من خلاله يتم إيصال الخدمات المصرفية إلى جميع التجمعات السكانية ليس في المدن فحسب ، بل في الريف والبادية أيضاً ، وهذا مما لا شك فيه يعمل على زيادة العائد لدى البنوك التجارية وبالتالي يؤثر بشكل ملحوظ على هامش الفائدة [٣].

---

(1)حسني علي خريوش، ، محمد عيسى العبادي، ***تقييم أداء محفظة القروض التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني***، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد، ١٩، العدد ٢، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٦ .

(2)وجهات نظر مصرفية ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٤٤

(3)علي مصطفى القضاة ، المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠١ ، ص ٤٢ .

٢-٢ المبحث الثاني: سياسة أسعار الفائدة في الأردن

لقد كانت اسعار الفائدة في السوق المصرفية الاردنية ما قبل عام ١٩٨٨ تعدل باستمرار وذلك لتعزيز سيولة الجهاز المصرفي الاردني وزيادة قدرته على منح التمويل، وفي عام ١٩٨٨ وعلى اثر تعمق الازمة الاقتصادية التي مر بها الاردن فقد عملت السلطات النقدية على اتباع سياسة نقدية متشددة بحيث قامت برفع بعض القيود الادارية على اسعار الفائدة فقد تم رفع سعر اعادة الخصم من ٥,٧٥ % إلى ٧ % ثم إلى ٨,٥ % في ايلول لعام ١٩٨٨[١]. وعندما اصبح البنك المركزي يسعى إلى تعزيز الاتجاهات المتصاعدة لأسعار الفائدة قام بطرح شهادات ايداع باسعار فائدة مرتفعه وذلك بهدف توسيع هامش الفائدة ما بين ودائع الدينار وودائع الدولار وذلك لتعزيز جاذبية الدينار كعملة ادخار ولكبح دولرة الاقتصاد الوطني، كما هدف بهذا الاجراء ايضاً إلى السيطرة على معدلات التضخم وإبقاؤها ضمن اطر مقبولة حسب برنامج التصحيح الاقتصادي [٢].

٢-٢-١ التطور التاريخي لأسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية:

" بدأ النظام المصرفي في الأردن في العهد العثماني وكان يقوم على أساس نظام المرابحه بحيث كان هذا النظام هو الذي يحدد سعر الفائدة على الديون التجارية في الأردن وقد وضع هذا النظام سقفاً أعلى للفوائد بلغ ٩% وظل هذا النظام نافذاً إلى أن تم إنشاء البنك المركزي الأردني، الذي أعطى القانون الخاص للبنك المركزي الحق للبنك بتحديد سعر الفائدة بدلاً من نظام المرابحة العثماني" [٣].

ويمكن التمييز بين أربعة مراحل مرت بها سياسة سعر الفائدة في الأردن[٤]:

<u>المرحلة الأولى</u>: وتمتد هذه المرحلة من عقد الخمسينيات وحتى بداية عقد السبعينيات وقد تميزت هذه المرحلة باستقرار أسعار الفائدة إلى حد كبير بالإضافة إلى عدم التدخل الحكومي في التأثير على أسعار الفائدة.

---

(1)علي مصطفى القضاة ، <u>المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني ، دراسة تحليلية</u> ، مرجع سابق ، ص١٨٦.

(2) المرجع السابق ، ص١٩٢.

(3) عقل،مفلح، **<u>ندوة إدارة أسعار الفائدة في ظل التعويم</u>**، مجلة البنوك في الأردن، العدد ٦، حزيران ١٩٩٠، ص ص ١٦٠٧-١٦٠٨.

(4)عبد الحليم ابراهيم محيسن ، **<u>البنوك المؤسسات المالية الأخرى في الأردن خصائص وأرقام</u>**،مرجع سابق، ص ص ٢٤-٢٦.

المرحلة الثانية: وتمتد هذه المرحلة حتى عقد السبعينيات، كان هناك تعديلات على أسعار الفائدة ولكن بشكل بسيط وأيضاً هنا قام البنك المركزي بتشجيع البنوك التجارية على منح القطاع الصناعي أسعار فائدة تفضيلية على القروض الممنوحه لهم.

وفي هذه المرحلة قام البنك المركزي بالتدخل في وضع حد أدنى لأسعار الفائدة على الودائع، إلا أنه في نهاية هذه المرحلة قام البنك المركزي بأول تدخل مباشر في تحديد أسعار الفائدة حيث وضع في عام ١٩٧٩ حد أدنى للفوائد على التسهيلات بواقع ٨% على أن لا يزيد الحد الأعلى الذي تتقاضاه البنوك على هذا الحد بنسبة ١%.

المرحلة الثالثة: امتدت هذه المرحلة حتى عقد الثمانينات ففي النصف الأول من هذا العقد شهد الاقتصاد الأردني نمواً كبيراً و ازدهاراً في عمليات الاستثمار وزيادة معدلات الإنفاق، حيث قام البنك المركزي بوضع حد أعلى لمعدلات الفائدة التي تتقاضاها البنوك على التسهيلات بواقع ٨,٧٥% بدلاً من ٩%، أما خلال النصف الثاني من العقد المذكور فقد تعددت التعليمات التي أصدرها البنك المركزي خاصة بعد الأزمة الشديدة التي تعرض لها الاقتصاد الأردني (أزمة الدينار الأردني) عام ١٩٨٨ وتم تعويم أسعار الفائدة على الودائع التي تزيد عن ٢٠٠ ألف دينار وحددت أسعار الفائدة على التسهيلات ما بين ٧,٢٥-٨% وحددت العمولة الإضافية على هذه التسهيلات بحد أقصى مقداره ١%.

كذلك تم تعويم أسعار الفائدة على الودائع بصورة شاملة وأعيد العمل بسعر الفائدة البالغ ٩% على التسهيلات وذلك خلال شهر أيلول لعام ١٩٨٨ وأعيد تحديد سعر الفائدة على التسهيلات في عام ١٩٨٩ ليصل بحدة الأقصى إلى ١٠%.

المرحلة الرابعة: تم تعويم أسعار الفائدة المدنية والدائنة وذلك اعتباراً من ١٩٩٠/٢/٣.

وهناك مفهومان لتعويم أسعار الفائدة، وذلك وفقاً لوجهة نظر السياسة النقدية ووجهة النظر المصرفية.

فمفهوم التعويم من وجهة نظر السياسة النقدية تعني ترك الحرية لأسعار الفوائد المدينة والدائنة لتتحدد في ضوء قوى السوق من عرض وطلب. أما التعويم من وجهة النظر المصرفية فتعني: أن تقوم المؤسسات المصرفية بالإقراض بسعر فائدة يتغير ارتفاعا وهبوطاً حسب اتجاه أسعار الفائدة السوقية ضمن قواعد متفق عليها وفي مواعيد محدده حيث يكون للبنك الحق في تعديل أسعار الفائدة المستوفاة على القروض ضمن القواعد المتفق عليها وفي فترات محدده من مدة القرض. وإن الجدل الدائر بشأن التعويم كسياسة اقتصادية يندرج ضمن إطار اقتصاديات السوق، فالمعارضون لسياسة تحرير الأسعار والأجور والفوائد وتقليص

التدخل الحكومي هم نفسهم المعارضون لسياسة تحرير أسعار الفائدة والعكس فإن مؤيدي التوجه نحو إتباع مبدأ حرية الاقتصاد وتفعيل قوى السوق من عرض وطلب بما يتطلبه ذلك من تحرير الأسعار وتقليص الدور الحكومي هم نفسهم المؤيدون لسياسة تحرير أسعار الفائدة[١].

ومن الايجابيات التي يوردها مؤيدو التعويم هي أنه يمكن في ظل التعويم استخدام الموارد المالية المحدودة بصورة أكثر كفاءة بحيث يتم توزيعها أولاً على المشاريع المجدية ثم على تلك الأقل جدوى وأيضاً يساهم التعويم في تقليص الطلب على القروض للأغراض الاستهلاكية كما يؤدي التعويم إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع وبالتالي تشجيع الادخار بالدينار الأردني ومكافحة هروب رأس المال.

أما السلبيات التي يوردها المعارضون لسياسة تعويم سعر الفائدة التي قد تترتب على التعويم فهي تشمل ، ارتفاع كلفة الإقراض وبالتالي انخفاض الاستثمار خاصة في تلك المشاريع التي قد تكون مجدية عند مستويات أسعار الفائدة المنخفضة.

ولقد اختلفت الآراء والاجتهادات حول هذه السلبيات والايجابيات لتعويم أسعار الفائدة في الأردن، فبعضهم يرى أن التعويم له أثاراً سلبية على هيكل أسعار الفائدة حيث أن متوسط أسعار الفائدة على التسهيلات قد ارتفع بينما انخفض هذا المتوسط على الودائع مما سيترك آثار سلبية على الاستثمار والادخار معاً، أما البعض الآخر فإنه يرى أن إعطاء مرونة أكثر لسعر الفائدة سيساهم في زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية والمحلية، وأن اتساع هامش الفائدة (الفرق بين السعر الفائدة على التسهيلات والودائع) لا يعود بالدرجة الأولى للتعويم وإنما يعود إلى عوامل تتعلق بخصائص النظام المصرفي وهيكلة[٢].

ويرى الباحث ان تعويم اسعار الفائدة يزيد من درجة التنافس بين البنوك مما يؤدي بالتالي الى تقديم منتجات مصرفية باسعار مناسبة .

---

(1)عبد الحليم ابراهيم محيسن ، **البنوك المؤسسات المالية الأخرى في الأردن خصائص وأرقام** ، مرجع سابق، ص ٢٥.

(2) المرجع السابق، ص ٢٥.

٢-٣ المبحث الثالث: هيكل أسعار الفائدة

يقوم البنك المركزي الاردني بتعديل اسعار الفائدة على كافة ادوات السياسة النقدية وذلك حسب ما يتطلبه الوضع السائد ، ففي عام ٢٠٠٤ قام البنك المركزي برفع سعر الفائدة على سعر اعادة الخصم واتفاقيات اعادة الشراء خمس مرات خلال النصف الثاني من ذلك العام وبواقع ٢٥ نقطة اساس وذلك انسجاماً مع التطورات التي شهدتها اسواق النقد العالمية والتي تمثلت في ارتفاع اسعار الفائدة على الدولار الامريكي [١].

هيكل أسعار الفائدة قبل التعويم:

كان نظام المرابحة العثماني هو الاطار القانوني الذي يحكم تحديد اسعار الفائدة المدينه والدائنة وذلك قبل انشاء البنك المركزي الاردني، وقد حدد هذا النظام حداً اعلى للفوائد بـ ٩ % اما عندما اصبح البنك المركزي هو المسؤول عن تحديد اسعار الفائدة المدينه والدائنه من خلال قانونه الخاص والذي حدد هذه الصلاحية (صلاحية تحديد اسعار الفائدة) على الديون المصرفية فقد ظل نظام المرابحه العثماني نافذا ومعمولاً به على الديون غير المصرفية[٢].

كما يعتبر معدل الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصادات الرأسمالية إلى جانب المناخ الاستثماري المناسب الذي يعد محدداً رئيسياً لقرار الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي لأن جدوى المشاريع تتغير بتغير معدل الفائدة.

وشهد تعويم سعر الفائدة في الأردن عام ١٩٩٠ تطوراً جديداً على ساحة الاقتصاد الأردني بشكل عام ، وعلى مستوى القطاع المصرفي وأسواق المال بشكل خاص، بحيث كان سعر الفائدة يتحدد قبل قرار التعويم بموجب قرار مستقل من البنك المركزي الأردني بحيث كان على جميع البنوك المرخصة إلزامية التقيد بهذا القرار لذلك كان يعتبر سعر الفائدة في تلك الفترة أداةً من أدوات السياسة النقدية وسلاحاً يستخدمه البنك المركزي في توجيه الاقتصاد ، أما بعد فترة التعويم فقد أصبح معدل الفائدة هدفاً وسيطاً تحاول السياسة النقدية تحقيقه بالطرق غير المباشرة لعله يؤثر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل [٣].

---

(1) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، ٢٠٠٤، ص٢٦.

(2) حسني خريوش ، ***تقييم أداء محفظة القروض التسهيلات الإئتمانية في القطاع المصرفي الأردني*** ، مرجع سابق ص ٢٥

(3) احمد فراس العوران ، أسامة فايز الفرحان ، ***دراسة تطبيقية لمحددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢***، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٨-٣٧٩.

ويوضح الجدول رقم (٢) الأوساط المرجحة لمعدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات قبل مرحلة التعويم:

الجدول رقم (٢)

الأوساط المرجحة لمعدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات قبل مرحلة التعويم(%)

السنة	معدل الفائدة على الودائع %			معدل الفائدة على التسهيلات%	
	تحت الطلب	التوفير	لأجل	الجاري مدين	القروض والسلف
١٩٧٦	٢,٠	٥	٥,٥	٨,٢٥٠	٩,٠
١٩٧٧	٢,٠	٥	٥,٥	٨,٥٠	٩,٠
١٩٧٨	٢,٠	٥	٥,٥	٨,٥٠	٩,٠
١٩٧٩	٢,٠	٥	٦,٠	٩,٠٠	٨,٥٠
١٩٨٠	٢,٠	٥	٦,٠	٩,٠	٨,٥٠
١٩٨١	٢,٠	٥	٦,٠	٩,٠	٨,٥٠
١٩٨٢	٢,٠	٥	٦,٠	٩,٠	٨,٥٠
١٩٨٣	٤,٠	٦,٢٥٠	٨,٠	٨,٧٥٠	٨,٣٨
١٩٨٤	٤,٠	٦,٧٥٠	٨,٥٠	٨,٧٥٠	٨,٣٨
١٩٨٥	٤,٠	٦,٧٥٠	٨,٥٠	N.A	٨,٣٨
١٩٨٦	٣,٠	٥,٧٥٠	٧,٥٠	N.A	٧,٦٣
١٩٨٧	٣,٠	٥,٧٥٠	٧,٥٠	N.A	٧,٦٣
١٩٨٨	N.A	N.A	N.A	N.A	٩,٠
١٩٨٩	N.A	N.A	N.A	N.A	١٠,٠
١٩٩٠	١,٦٩٠	٥,١٨	٨,٢٣	١١,٧٩	١٠,٥١

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-٢٠٠٣).

٢-٣-١ معدلات الفائدة على الودائع قبل التعويم:

تراوحت معدلات الفائدة على الودائع الآجلة بالدينار في فترة ما قبل عام ١٩٧٦ بين ٣% و٦% سنوياً [١] وقد قرر البنك المركزي الأردني عام ١٩٧٦ تحديد الحد الأدنى لمعدلات الفائدة، بحيث كانت على حسابات التوفير ٥% والحسابات الخاضعة لإشعار ٥,٢٥% والحسابات الأجلة ٥,٥ % سنويا وفي عام ١٩٧٩ رفع الحد الأدنى لمعدل الفائدة على الودائع الآجلة إلى ٦% ثم إلى ٦,٥% عام ١٩٨٠ وخلال فترة الثمانينات تراوحت معدلات الفائدة على الودائع بأنواعها بين ٥,٥ و٦,٥% سنوياً، واستمرت على هذا الحال إلى أن تم تعويمها عام ١٩٨٨ [٢].

٢-٣-٢ معدلات الفائدة على التسهيلات المصرفية قبل التعويم:

تراوحت معدلات الفائدة على التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية الأردنية في الفترة ما قبل ١٩٧٦ بين ٥% و٩% بحيث كانت العمولات معومه وإذا قدرنا العمولة آنذاك بـ ١% فمعنى ذلك أن متوسط معدل الفائدة على التسهيلات كان في حدود ٦% سنوياً[٣].

أما بعد تلك الفترة قام البنك المركزي بوضع حدود دنيا لمعدلات الفائدة على التسهيلات حيث حددت بـ ٧,٥% بالإضافة إلى عمولة نسبتها ١% وبقي هذا المعدل سائداً لثلاثة سنوات، بعدها قرر البنك المركزي رفع الحد الأدنى إلى ٨% وفي عام ١٩٨٣ قام البنك المركزي بتغيير سياسته حيث أصبح يحدد سقوفاً عليا بدلاً من الحدود الدنيا لمعدل الفائدة، ويبدو أن الهدف من ذلك هو تقييد قدرة البنوك التجارية من توسيع هامش الفائدة على حساب المقترضين سعياً لتشجيع الاستثمار.

هيكل أسعار الفائدة بعد التعويم

إن عملية تعويم أسعار الفائدة لا يعني تركها تتحدد وفقاً للعرض والطلب أي لقوى السوق بشكل مطلق وإنما هناك أدوات يقوم بها البنك المركزي للتأثير على هذه المعدلات (نسبة الاحتياطي الإجباري، سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة) بحيث يستخدم هذه الأدوات للحفاظ على سلامة وتوازن الجهاز المالي والمصرفي ويحافظ على سعر صرف العملة المحلية.

---

(1) محمد لطفي الجعفري، جمال حسن الحمصي، ***هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني*** البنك المركزي الاردني، مرجع سابق ، ص ١٤

(2) احمد العوران ، اسامة الفرحان ، ***دراسة تطبيقية لمحددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢***، مرجع سابق، ص ٣٨٥.

(3) المرجع السابق، ص ٣٨٥.

لذلك يرى مادورا[١] إن حساب معدلات الفوائد على الودائع يتأثر بعدة عوامل منها:

أ. معدل الفائدة الخالي من المخاطر (معدل الفائدة على اذونات الخزينة)

ب. علاوة التضخم (علاوة لتعويض المودع عن معدل التضخم).

ت. علاوة مخاطر الإفلاس (علاوة لتعويض المودع عن مخاطر إفلاس البنك)

ث. علاوة السيولة (علاوة لتعويض المودع عن تخليه عن السيولة النقدية الحالية)

أما معدل الفائدة على التسهيلات فإنه يتكون من معدل الفائدة المدفوع على الودائع بالاضافة إلى كلفة الاحتياطي النقدي (وهي تكلفة الفرصة البديلة للمبالغ المودعة لدى المركزي والتي تمثل نسبة الاحتياطي) ومصاريف التشغيل بالإضافة إلى كلفة الديون المشكوك فيها والهامش الربحي المطلوب[٢].

و الودائع تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي ودائع تحت الطلب وودائع توفير وودائع لأجل، وإن التسهيلات المصرفية تتوزع بين التسهيلات الجاري مدين، والقروض والسلف، والكمبيالات والإسناد المخصومة والجدول رقم (٣) يستعرض التطور الذي حصل على هذه الأنواع من الودائع و التسهيلات من حيث أسعار الفائدة عليها ، بحيث يوضح الأوساط المرجحة لمعدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات بعد مرحلة التعويم:

---

(1) Madura,j ***financial markets and institutions*** , third edition ,west publishing company ,Florida ,Florida Atlantic university 1995 pp.447-449

(2) مفلح عقل، ندوة **اسعار الفائدة في ظل التعويم**، مجلة البنوك في الأردن، العدد ٦ حزيران ١٩٩٠، ص ١٦٠٨.

جدول رقم (٣)

الأوساط المرجحة لمعدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات بعد التعويم(%)

السنة	معدل الفائدة على الودائع %			معدل الفائدة على التسهيلات%		
	تحت الطلب	التوفير	لأجل	الجاري مدين	القروض والسلف	الكمبيالات الاسناد المخصومة
١٩٩٠	١,٦٩	٥,١٨	٨,٢٣	١١,٧٩	١٠,٥١	١١,٣٨
١٩٩١	١,٥٤	٥,٠٠	٧,٨٢	١١,٧٨	١٠,٢٢	١٢,٤٧
١٩٩٢	٠,٧٤	٥,٠١	٦,٩٥	١١,٦٨	١٠,٢٠	١١,٦٤
١٩٩٣	٠,٨٨	٥,١٤	٦,٨٧	١١,٠٣	١٠,٢٧	١١,١١
١٩٩٤	١,١٥	٤,٩٦	٧,٣٣	١٠,٨٧	١٠,٤٢	١١,٣٧
١٩٩٥	١,٠٤	٥,٠١	٧,٩٧	١١,٨٠	١٠,٧٤	١١,٦٨
١٩٩٦	١,١٩	٥,٢٢	٨,٨٥	١٢,٩٣	١١,٦٠	١٢,٦٦
١٩٩٧	١,٢٧	٤,٧٩	٨,٩١	١٣,١٢	١٢,٥٥	١٣,٤٤
١٩٩٨	١,٣٥	٤,٥٦	٨,٣٣	١٢,٤٩	١٢,٨٩	١٣,٩٧
١٩٩٩	١,٤٦	٤,١٩	٧,٨٩	١٢,٦٦	١٢,٦٧	١٣,٣٧
٢٠٠٠	١,٢٠	٣,٧٦	٦,٥٥	١١,٦٠	١١,٣٨	١٢,٨١
٢٠٠١	١,٠٦	٢,٩١	٥,١٩	١٠,٤٢	١٠,٤٥	١١,٨٨
٢٠٠٢	٠,٩١	١,٨٤	٣,٩٧	٩,٣٥	٩,٨٥	١٠,٩٥
٢٠٠٣	٠,٥٠	٠,٨٨	٢,٧٥	٩,٤٣	٨,٩٢	١٠,٢٤
٢٠٠٤	٠,٣٨	٠,٧٣	٢,٤٩	٨,٧٩	٧,٥٩	٨,٩٨
٢٠٠٥	٠,٤٧	٠,٨٣	٣,٥٢	٩,٢٦	٨,١٠	٧,٩٢
٢٠٠٦	٠,٨٧	٠,٩٩	٥,١٣	٩,٢٣	٨,٥٦	٨,٧٢
٢٠٠٧	٠,٩٤	١,١٠	٥,٥٦	٩,٨٣	٨,٨٦	٩,٤٥

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرات الإحصائية، أعداد مختلفة .

لقد اتجهت أسعار الفائدة على كل من الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة خلال عام ٢٠٠٧ نحو الارتفاع مقارنة بمستواها خلال الأعوام السابقة وفي ما يلي أبرز التطورات على أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك التجارية[1]:

٢-٣-٣ معدلات الفائدة على التسهيلات بعد التعويم:

لقد بلغ سعر الفائدة على بند القروض والسلف ٨,٨٦% في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٨,٥٦% في نهاية عام ٢٠٠٦ بارتفاع قدرة ٣٠ نقطة أساس، كذلك بلغ سعر الفائدة على الكمبيالات

(1) ***البنك المركزي الأردني***، التقرير السنوي ، ٢٠٠٧، ص ٣١.

والاسناد المخصومة ٩,٤٥% في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٨,٧٢% في نهاية عـام ٢٠٠٦ أي بارتفاع قدرة ٧٣ نقطة أساس.

كما بلغ سعر الفائدة على الجاري مدين ٩,٨٣% في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٩,٢٣% في نهاية عام ٢٠٠٦ أي بارتفاع قدرة ٦٠ نقطة أساس.

وبلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء لدى البنوك المرخـصة ٨,١٥% فـي نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٧,٥٠% في نهاية عام ٢٠٠٦ بارتفاع قدرة ٦٥ نقطة أساس.

٢-٣-٤ معدلات الفائدة على الودائع بعد التعويم:

بلغ سعر الفائدة على الودائع لأجل ٥,٥٦% في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٥,٣% في نهاية عـام ٢٠٠٦ بارتفاع قدرة ٤٣ نقطة أساس.

وبلغ سعر الفائدة على ودائع التوفير ١,١٠% في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابـل ٠,٩٩% في نهاية عام ٢٠٠٦ بارتفاع قدرة ١١ نقطة أساس.

أما الودائع تحت الطلب فقد بلغ سعر الفائدة عليها ٠,٩٤% في نهايـة ٢٠٠٧ مقابـل ٠,٨٧% في نهاية عام ٢٠٠٦ أي بارتفاع قدرة ٧ نقاط أساس.

في ضوء ما تقدم ، يمكن القول بان هامش الفائدة انخفض في نهاية عام ٢٠٠٧ (مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على بند " القروض والسلف " وسعر الفائدة على بند " الودائع لأجل ") بمقدار ١٣ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٦ ليبلغ ما مقداره ٣,٣٠ %.

والجدول رقم (٤) يظهر الوسط المرجح لأسعار الفائدة الفعلية على الودائع والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك المرخصة لآخر خمسة أعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٧) [1] بالنسب المئوية:

---

(1) تمثل أسعار الفائدة في هذا الجدول متوسطات مرجحه لمختلف العملاء على مستوى البنـك الواحـد ولمختلف البنوك على مستوى الجهاز المصرفي.

الجدول رقم (٤)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة الفعلية على الودائع والتسهيلات (%)

الودائع	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**
تحت الطلب	٠,٥٠	٠,٣٨	٠,٤٧	٠,٨٧	٠,٩٤
توفير	٠,٨٨	٠,٧٣	٠,٨٣	٠,٩٩	١,١٠
لأجل	٢,٧٥	٢,٤٩	٣,٥٢	٥,١٣	٥,٥٦
التسهيلات الائتمانية	**٢٠٠٣**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٦**	**٢٠٠٧**
جاري مدين	٩,٤٣	٨,٧٩	٩,٢٦	٩,٢٣	٩,٨٣
قروض وسلف	٥,٩٢	٧,٥٩	٨,١٠	٨,٥٦	٨,٨٦
كمبيالات	١٠,٢٤	٨,٩٨	٧,٩٢	٨,٧٢	٩,٤٥

* المصدر: البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ٢٠٠٧ .

الفصل الثالث
نشاط البنوك التجارية

تمهيد

في الوقت الذي يتراجع فيه دور المصارف في الدول الصناعية في مجالات الاستثمار والتمويل وذلك بسبب المنافسة التي يشهدها من المؤسسات المالية الأخرى وتوجه المقترضين المباشر الى المقرضين ، لا زالت البنوك التجارية الاردنية المصدر شبه الوحيد للتمويل وذلك لعدة اسباب منها ضعف ومحدودية سوق رأس المال وعدم قدرته على توفير مصادر للتمويل بشكل كافي كما المصارف [١].

وقد شهد الجهاز المصرفي الأردني خلال السنوات الاربع الماضيه العديد من التطورات المهمه كان من ابرزها ما يلي [٢]:

١ – التوسع في الإقراض طويل الأجل ، حيث قامت بعض البنوك باستحداث دوائر جديدة في فروعها تُعنى بالاستثمار ، وذلك بكفاءات فنية عالية وقدرات تسويقية متميزة ، ومن هنا بدأت هذه المصارف بالدخول إلى مجال الاستثمار .

٢ – كما بدأت هذه المؤسسات بالقبول بفكرة المسؤولية الاجتماعية وان هدف الربح ليس هو الهدف الوحيد لها لذلك فإننا نجد أن قضايا النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل أصبحت تحتل مركزاً هاماً في قرارات التمويل .

٣ – دخول نشط لسوق الاستثمار المباشر، فإلى جانب دورها التمويلي نلاحظ دخول هذه البنوك الى شركات جديدة كمؤسسين ومساهمين فيها أي أنها أصبحت في طليعة الباحثين عن فرص استثمارية مباشرة بعدما كانت في الماضي تكتفي بدور المقرض لهذه الشركات .

ومن خصائص النشاط لدى هذه البنوك ظاهرة التركز ، أي ان اكثر من ثلث النشاط المصرفي يقوم به بنك واحد ، بالإضافة إلى قلة الاستثمار في أوراق مالية ذات سيولة عالية ، وان السيولة العالية التي تتسم فيها البنوك التجارية الاردنية هي بسبب تضخم بند النقد في الصندوق ولدى البنوك[٣] .

ومن الجدير بالذكر ان تطور القطاع المصرفي والمالي في الأردن لم يقتصر على النمو الكمي من حيث زيادة عدد المؤسسات ونمو حجم الودائع والائتمان فحسب ، وإنما تعداه

---

(1) مفلح عقل ، وجهات نظر مصرفية ،ج ١ ،مرجع سابق ص ص ٥٠-٥١ .
(2) مفلح عقل ، وجهات نظر مصرفية ،ج ٢ ، مرجع سابق ص ص ١٠٢-١٠٣ .
(3)فهد الفانك ، البنوك والاقتصاد الاردني ، عمان ، الاردن ، ص ص ٥١ – ٥٢ .

إلى النمو النوعي متمثلاً بإنشاء مؤسسات جديدة كبنوك وشركات الاستثمار وبورصة عمان بالإضافة إلى تطوير الخدمات بما يتوائم مع الخدمات المصرفية التي تقدم في الدول الغربية كاستخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي مثل بطاقات الائتمان وأنظمة الصرف الآلي بهدف تسهيل عمليات الإيداع والسحب [١].

ويعتبر هذا الدور تطوراً نوعياً في فلسفة المصارف الاستثمارية في الأردن ، وعملياً فقد سجلت ميزانيات البنوك التجارية العاملة في الأردن تطورات ملحوظة في حجم عملياتها وزيادة في حجم موجوداتها ، وفي هذا الفصل سوف نتعرض إلى مكونات هذه الميزانيات وللتطورات التي حصلت عليها خلال فترة الدراسة .

---

(1)سليمان احمد اللوزي ، مهدي حسن زويلف ،مدحت ابراهيم الطراونه ، **إدارة البنوك** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠٨ .

٣-١ المبحث الأول: الميزانية الموحدة للبنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧)

سجّلت ميزانية البنوك التجارية في نهاية عام ٢٠٠٧ نمواً بلغ ٢٥٧٨ مليون دينار(سجلت اجمالي الموجودات ٢٦٨١٥,٦ مليون دينار) أي بزيادة مقدارها ١٠,٦% مقابل نمو مقداره ٣١٥١ مليون دينار (أي بزيادة مقدارها ١٤,٩%) و٣٢٦٥,٤ مليون دينار أي بزيادة ١٨,٣% خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٥ على التوالي[1].
ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

أولاً: الموجودات

١. حقق بند الموجودات المحلية نمواً مقداره ٢٢٦٤,٩ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٧ مستحوذاً بذلك على ما نسبته ٨٧,٩% من إجمالي الزيادة المتحققة في إجمالي الموجودات وذلك مقارنة مع النمو الذي تحقق في السنة السابقة ٢٠٠٦ والذي بلغ ٢٣٠٩,٥ مليون دينار وسبب هذا النمو في الموجودات المحلية خلال ٢٠٠٧، يرجع إلى نمو الديون على القطاع الخاص (مقيم) بمقدار ١٤٥٦,٧ مليون دينار ونمو الديون على القطاع العام بمقدار ٧٦٥,٠ مليون دينار.
٢. حقق بند الموجودات الأجنبية نمواً مقداره ٣١٣ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٧ وذلك بالمقارنة مع نمو بلغ ٨٤١,٦ مليون دينار و٣٥٩,٧ مليون دينار خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٥ على التوالي، ولقد جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع بند (أرصدة لدى بنوك في الخارج) بمقدار ٥٧٩,١ مليون دينار وانخفاض بند (محفظة الأوراق المالية) غير مقيم بمقدار ٣١١,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٧.

والجدير بالذكر أن زيادة بند الموجودات سواء بشقيها المحلية أو الأجنبية يدل على زيادة نشاط البنوك من خلال الزيادة في منح قروض للقطاعين العام والخاص مما ينعكس على ارتفاع حصيلة الفوائد المقبوضة وبالتالي يزيد هامش الفائدة لديها.

---

[1] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، ٢٠٠٧، ص ٣٥.

ثانياً: جانب المطلوبات

١. استحوذت الزيادة في ودائع القطاع الخاص (المقيم) على الحصة الأكبر من الزيادة المتحققة في إجمالي المطلوبات (أي بواقع ٤٧,٨% من الزيادة في إجمالي المطلوبات)، وذلك بارتفاعها خلال عام ٢٠٠٧ بمقدار ١٢٣٢,٤ مليون دينار.

٢. سجل رصيد إجمالي الودائع خلال عام ٢٠٠٧ ارتفاعاً مقداره ١٣٩٦,٢ مليون دينار وذلك مقارنة بارتفاع مقداره ١٤٧٢,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٦.

وزيادة رصيد الودائع لدى البنوك التجارية من شأنه أن يزيد من التكاليف المترتبة عليها والمتمثلة في الفوائد المدفوعة على الودائع ، مما يدفع بتلك البنوك إلى العمل على رفع سعر فائدة الإقراض للمحافظة على الهامش الربحي المرغوب وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى توسيع هامش الفائدة.

الجدول رقم (٥)

موجودات البنوك التجارية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧م **(بالمليار دينار)**

البند / السنة	٩٠	٩١	٩٢	٩٣[1]	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الموجودات الأجنبية	١,٠٤	٢,٠	٢,٣	١,٥	١,٧	١,٨	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٩	٣,٧	٤,٣	٤,٥
الديون على القطاع العام	٠,٣٧	٠,٤	٠,٣٨	٠,٣٥	٠,٦٤	٠,٦٠	٠,٦٤	٠,٥٨	٠,٧٨	٠,٩	١,١	١,٢	١,٤
الديون على القطاع الخاص	١,٨	١,٩	٢,١	٢,٥	٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٤,٢	٤,٧	٤,٨
نقد في الصندوق وأرصدة لدى المركزي	٠,٢١	٠,٦٢	٠,٧٣	١,٤	١,٥	١,٧	١,٨	٢,١	٢,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٨
أخرى	٠,٦٧	٠,٦٨	٠,٧٩	٠,٩٥	٠,٦٦	١,٢	١,٠٦	١,٢٢	١,٣٢	١,٣	١,٤	١,٦	١,٦
اجمالي الموجودات	٤,٠٩	٥,٦	٦,٣	٦,٧	٧,٥	٨,٤	٨,٨	٩,٦	١٠,٤	١١,٥	١٢,٩	١٤,٢	١٥,١

- المصدر: البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

[1] تم إعادة تصنيف البيانات اعتباراً من كانون أول ١٩٩٣ بموجب تعاريف جديدة للقطاعات النقدية.

الجدول رقم (٦)

مطلوبات البنوك التجارية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧م (بالمليار دينار)

السنة / البند	٩٠	٩١	٩٢	٩٣ [1]	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
المطلوبات الأجنبية	٠,٤٦	١,٢	١,٦	١,٥	١,٧	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٧	٣,٠	٣,٣
ودائع القطاع الخاص	١,٩	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٣,٣	٣,٥	٣,٦	٣,٩	٤,١	٤,٦	٥,١	٥,٥	٦,١
الاقتراض من المركزي	٠,٤٥	٠,٤١	٠,٤٢	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٤٠	٠,٣٩	٠,٣٧	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٠,٣١	٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٤٩	٠,٥٨	٠,٧٠	٠,٧٧	١,٠	١,٢	١,٣	١,٤	١,٤	١,٦
أخرى	٠,٩٧	١,١٥	١,٢٤	١,٣٧	١,٥٦	١,٨	١,٨٤	٢,١٣	٢,٥٥	٢,٩٧	٣,٤	٤,٠	٣,٨
اجمالي المطلوبات	٤,٠٩	٥,٦	٦,٣	٦,٧	٧,٥	٨,٤	٨,٨	٩,٦	١٠,٤	١١,٥	١٢,٩	١٤,٢	١٥,١

* المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

[1] تم إعادة تصنيف البيانات اعتباراً من كانون أول ١٩٩٣ بموجب تعاريف جديدة للقطاعات النقدية.

٣-٢ المبحث الثاني: أداء البنوك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧)

لقد رافق النمو الذي حصل في عدد البنوك التجارية في الأردن نمواً في حجم عملياتها المصرفية في جانبي الموجودات والمطلوبات في الميزانية الموحدة للبنوك التجارية الأردنية فقد ارتفع حجم موجودات هذه البنوك من حوالي (٦,٣) مليار دينار في نهاية عام ١٩٩٢ إلى (٢٦,٨) مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٧، أي هناك ارتفاع حجم الموجودات بمقدار (٢٠,٥) مليار دينار ونسبة نمو بمقدار ٣٢٥%.

ولعل السبب في ذلك الارتفاع في الموجودات هو زيادة استثمارات البنوك في شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي، كما يعزى جانب من الارتفاع إلى زيادة الديون على القطاعين العام والخاص.

أما فيما يتعلق في جانب المطلوبات فإن النمو الذي حصل فيه خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧ فيبدو جلياً في استحواذ ودائع القطاع الخاص بالزيادة المتحققة في هذا الجانب إذ بلغت الزيادة في ودائع هذا القطاع ما مقداره ١٢٣٢,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام ٢٠٠٦ أي بنسبة نمو ١٠,٩% تقريباً. والسبب في ذلك يعزى إلى تحسن في النشاط التصديري والسياحي علاوةً على زيادة تحويلات العاملين في الخارج.كما أن هذا الارتفاع الكبير في ودائع القطاع الخاص يعد مؤشراً على زيادة الثقة في الجهاز المصرفي الأردني[1].

والجدول رقم (٧) يظهر معدل النمو السنوي في حجم الموجودات لدى البنوك التجارية ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).

---

[1] البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، ٢٠٠٧، ص ٣٦.

الجدول رقم (٧)

معدل النمو السنوي في حجم الموجودات لدى البنوك التجارية ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).

السنة	حجم الموجودات (مليون دينار)	معدل النمو السنوي(%)	GDP بأسعار السوق الجارية (مليون دينار)	معدل النمو السنوي (%)
١٩٩٠	٤٠٩٠	%٨,١	٢٧٦٠,٩	%١٣,٨
١٩٩١	٥٥٩٩,١	%٣٦,٨	٢٩٥٨,٠	%٧,١
١٩٩٢	٦٣١١,١	%١٢,٧	٣٦١٠,٥	%٢٢
١٩٩٣	٦٨٤٧,٥	%٦,٩	٣٨٨٤,٣	%٧,٥
١٩٩٤	٧٥٢٧,٨	%١١,٦	٤٣٥٨,٣	%١٢,٢
١٩٩٥	٨٤٣٠,٤	%١٢	٤٧١٤,٦	%٨,١
١٩٩٦	٨٨٥٧,٧	%٥,١	٤٩١٢,٢	%٤,١
١٩٩٧	٩٦٧٩,٢	%٩,٣	٥١٣٧,٥	%٤,٥
١٩٩٨	١٠٤٦٠,٣	%٨,١	٥٦٠٩,٨	%٩,١
١٩٩٩	١١٥٥١,٢	%١٠,٤	٥٧٧٨,١	%٣
٢٠٠٠	١٢٩١٣,٥	%١١,٨	٥٩٩٨,٦	%٣,٨
٢٠٠١	١٤١٥٣,٦	%٩,٦	٦٣٦٣,٨	%٦
٢٠٠٢	١٥١١٩,٣	%٦,٨	٦٧٩٤,٠	%٦,٧
٢٠٠٣	١٥٧٠١,٥	%٣,٨	٧٢٢٨,٧	%٦,٣
٢٠٠٤	١٧٨٢١,١	%١٣٤	٨٠٨١,٣	%١١,٧
٢٠٠٥	٢١٠٨٦,٥	%١٨,٣	٨٩٤١,٥	%١٠,٦
٢٠٠٦	٢٤٢٣٧,٦	%١٤,٩	٩٩٩٧,٤	%١١,٨
٢٠٠٧	٢٦٨١٥,٦	%١٠,٦	١١٢٢٥,٣	%١٢,٢

* المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

وعند مقارنة هذا المؤشر مع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ (٩%) تقريباً فذلك يعني أن إجمالي موجودات البنوك التجارية الأردنية تنمو بشكل مضطرد ومستقر نسبياً مع نمو إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية.

والسبب في ذلك يرجع إلى نمو النشاط الاقتصادي العام من خلال أداء الاقتصاد الأردني ونمو الصادرات وتبني عدد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة السياسات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتطوير المشاريع الاقتصادية.

وقد شهد قطاع البنوك الأردنية خلال السنوات القليلة الماضية تطوراً سريعاً وجوهرياً ساعده على توسيع الخدمات المقدمة لتحسين أدائه ونوعية الخدمات التي يقدمها سيما مع دخول بنوك أجنبية إلى السوق المصرفية الأردنية الأمر الذي عزز من القدرة التنافسية لدى البنوك من خلال تطوير واستحداث عدد كبير من الخدمات تمثلت في الخدمات الإلكترونية وخدمات التمويل الشخصي كل ذلك ساهم في تطوير وتحسين الخدمات المقدمة.

كما تساهم البنوك في سد حاجة الاقتصاد الوطني من التمويل بكفاءة عالية ومواجهة تحديات الاقتصاد سريع التغير، ولقد حقق قطاع البنوك الأردني من خلال مسيرته في النمو والإصلاح العديد من الإنجازات النوعية والتي تتمثل في تقديم خدمات مالية ومصرفية متنوعة وبدرجة عالية من التطور وبما يواكب العمل المصرفي العالمي الحديث كتقديم الخدمات الاستشارية في حقول المالية والتمويل التأجيري وخدمات الاستثمار للأفراد وللقطاع العام والخاص وأيضاً تقديم خدمات إلكترونية حديثة وسريعة تواكب التغير السريع الذي يحدث في السوق المصرفية حيث أن من أبرز هذه الخدمات شبكة الصراف الآلي (ATM) وخدمة الإنترنت المصرفي وخدمة البنك الناطق والبنك الفوري والبنك الآلي[1]. وكما نعلم أن زيادة حجم هذه الخدمات لدى البنوك يزيد من حجم الإيرادات وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على هامش الفائدة.

وبما أن النشاط الرئيسي للبنوك التجارية والتي تحصل من خلاله البنوك على معظم أرباحها هو منح القروض وجلب الودائع فنرى من الضروري إلقاء الضوء على هذين البندين والتطورات التي حصلت عليه خلال فترة الدراسة.

والجدول رقم (٨) يبين التطورات الحاصلة على أرصدة القروض والودائع لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧).

---

[1] جمال أبو عبيد ، ***القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية، الأسباب والآثار والحلول الممكنة*** رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية، عمان الأردن، ٢٠٠٣، ص ٤٤.

الجدول رقم (٨)

التطورات الحاصلة على أرصدة القروض والودائع لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧). (مليون دينار)

السنة	حجم الودائع	نسبة النمو(%)	حجم القروض	نسبة النمو (%)	نسبة القروض إلى الودائع
١٩٩٠	٢٦٤٢,٧	–	١٨٦٣,٥	–	%٧٠,٥
١٩٩١	٤٠٢٢,١	%٥٢	١٩٦٥,٨	%٥,٥	%٤٩
١٩٩٢	٤٧٤٩,٠	%١٨	٢٢١٨,٣	%١٢,٨	%٤٦,٧
١٩٩٣	٧٩٣٩,٤	%٤	٢٧٤١,٣	%٢٣,٦	%٥٥,٥
١٩٩٤	٥٣٩١,٥	%٩,٢	٣٢٤٨,٤	%١٨,٥	%٦٠,٣
١٩٩٥	٥٧٨٧,٥	%٧,٣	٣٧٠٥,٧	%١٤,١	%٦٤
١٩٩٦	٥٩٨٨,٨	%٣,٥	٣٩٢٠,٣	%٥,٨	%٦٥,٥
١٩٩٧	٦٣٨٧,٩	%٦,٧	٣٩٧٩,٧	%١,٥	%٦٢,٣
١٩٩٨	٦٨١١,٤	%٦,٦	٤٢٨٥,٣	%٧,٧	%٦٢,٩
١٩٩٩	٧٥٠٢,٤	%١٠,١	٤٤٦٦,٠	%٤,٢	%٥٩,٥
٢٠٠٠	٨٢٢٤,٥	%٩,٦	٤٥٤٦,٥	%١,٨	%٥٥,٣
٢٠٠١	٨٧٢١,٣	%٦	٤٩٤٨,٩	%٨,٩	%٥٦,٧
٢٠٠٢	٩٣٦٧,٧	%٧,٤	٥١٣٠,٠	%٣,٧	%٥٤,٧
٢٠٠٣	٩٩٦٩,٤	%٦,٤	٥٢٦٢,٤	%٢,٥	%٥٢,٧
٢٠٠٤	١١٥٦٤,١	%١٦	٦١٨٩,٢	%١٧,٦	%٥٣,٥
٢٠٠٥	١٣١١٩,٣	%١٣,٤	٧٣٤٤,٣	%٢٥	%٥٩
٢٠٠٦	١٤٥٩١,٩	%١١,٢	٩٧٦١,٩	%٢٦	%٦٦,٨
٢٠٠٧	١٥٩٨٨,١	%٩,٥	١١٢٩٥,٦	%١٥,٧	%٧٠,٦

* المصدر: البنك المركزي الأردني/التقرير السنوي ٢٠٠٧، ص ص ٩٠-٩١

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. أن حجم الودائع لدى البنوك التجارية قد تضاعف ٦ مرات عما كان عليه في عام ١٩٩٠.

ويمكن أن يعزى السبب في تضاعف حجم الودائع لدى البنوك التجارية إلى ارتفاع مستوى الوعي المصرفي لدى الجمهور (زيادة حجم الودائع تحت الطلب) من خلال زيادة استخدامهم لبطاقات الصراف الآلي وانخفاض أسعار الفوائد على الودائع لأجل وزيادة حجم ودائع القطاع الخاص.

٢. كما يشير الجدول السابق إلى أن هناك ارتفاع في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكافة القطاعات لعام ٢٠٠٧ وقد تركز هذا الارتفاع في قطاع التجارة العامة حيث سجلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع ارتفاعاً قدره ٥١٨,١ مليون دينار أي ما نسبته ٣٣,٨ % من إجمالي الزيادة المتحققة في التسهيلات الائتمانية[١].

كما أن بداية الفترة قد شهدت ارتفاعاً في نسبة نمو القروض بشكل ملحوظ (السنوات ١٩٩٠-١٩٩٣) ويرجع السبب في ذلك إلى الاستقرار السياسي بعد حرب الخليج الأولى، ومعاهدات السلام الدولية الأمر الذي أدى إلى زيادة النشاط الائتماني خلال تلك الفترة من خلال إتباع البنوك سياسات ائتمانية متساهلة.

كما يلاحظ أن نسبة القروض إلى الودائع في بداية الفترة كانت مرتفعة جداً (٧٠,٥%) مما يدل على كفاءة البنوك في استغلال أموالها وان هناك طلب على التسهيلات. ومن بعد ذلك بدأت هذه النسبة بالانخفاض نسبياً في السنوات (١٩٩١-١٩٩٢) التالية مما يدل على انخفاض الطلب على الائتمان .

أما في منتصف الفترة فنلاحظ أن هذه النسبة قد وصلت إلى ٦٢ % (عامي ١٩٩٧ – ١٩٩٨) ما يدل على أن ثلثي حجم الودائع يستغل في منح القروض وهذا يدل على الاستغلال الرشيد للأموال المتاحة للاستثمار لدى البنوك وهي نسبة جيدة تدل على حركة النشاط الاقتصادي ووجود سيولة لدى الجهاز المصرفي .

أما في نهاية الفترة فقد ارتفعت هذه النسبة قليلاً لتصل إلى ٧٠ % في عام ٢٠٠٧ نتيجة زيادة الطلب على القروض وتحسن الظروف الاقتصادية والمعيشية .

---

(1) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، ٢٠٠٧، ص٣٧.

الفصل الرابع
هامش الفائدة

مقدمة

يعتبر سعر الفائدة السائد في السوق مهم في تحديد قيمة هامش الفائدة لدى البنوك كون سعر الفائدة هذا يتكون من شقين أساسيين هما سعر الفائدة المدفوع على الودائع وسعر الفائدة المقبوض من القروض ، لذلك فزيادة سعر الفائدة المدفوع على الودائع أو انخفاض سعر الفائدة المقبوض من القروض يؤدي إلى انخفاض هامش الفائدة [1].

لذلك فان البنوك تقوم بالعمل على المحافظة على هامش مناسب وذلك بعدة وسائل منها التحكم بتركيبة الموجودات والمطلوبات بحيث يتم إيجاد بدائل أفضل للتمويل والتوظيف بأقل كلفة من مصادر الأموال ، وبالمقابل الحصول على أعلى عائد من جانب استخدامات الأموال[2] .

ولقد اتجهت أسعار الفائدة على كل من الودائع والتسهيلات لدى البنوك التجارية الأردنية خلال عام ٢٠٠٧ نحو الارتفاع مقارنة بالأعوام السابقة لها فبلغ سعر الفائدة على القروض والسلف ٨,٨٦ % في نهاية عام ٢٠٠٧ ، مقابل ٨,٥٦ % في نهاية عام ٢٠٠٦ ، أي بارتفاع قدرة ٣٠ نقطة أساس وكذلك الأمر بالنسبة لبند الودائع لأجل فقد بلغ سعر الفائدة المدفوع عليها ٥,٥٦ % في نهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ٥,١٣ % في نهاية عام ٢٠٠٦ أي بارتفاع قدرة ١١ نقطة أساس [3].

واذا ما حسبنا الهامش على اساس الفرق بين بندي "القروض والسلف" و "الودائع لاجل" نجد ان الهامش بلغ ٣,٣ % عام ٢٠٠٧ ، بينما بلغ ٣,٤٣ % عام ٢٠٠٦ ، أي ان الهامش انخفض رغم ارتفاع اسعار الفائدة .

وفي هذا الفصل سوف نسلّط الضوء على مفهوم هامش الفائدة ، ومقاييسه ، ومن ثم التطور التاريخي لهامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية ، والعوامل المؤثرة علية ، بالإضافة إلى أسباب اتساع هذا الهامش لدى البنوك التجارية الأردنية .

---

(1) بسمة اللوزي ، **تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية واثرة على التسهيلات المصرفية** ، **مرجع سابق ، ص ٣٢.**
(2) المرجع السابق ، ص ٣٥ .
(3) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٣٠ – ٣١ .

٤-١ المبحث الأول: هامش الفائدة

تمهيد

يعتبر هامش الفائدة من المواضيع التي حظيت باهتمام عدد من الكتاب والباحثين على المستويين المحلي والدولي وذلك لأهميتها في معرفة العوائد المناسبة للبنوك والتنبؤ بنتائج النشاط الأساسي لها.

مفهوم هامش الفائدة

البنوك التجارية عبارة عن منشآت تقوم بتقديم الخدمات المصرفية بهدف تعظيم الربح وتعتبر (القروض) من أهم الخدمات المصرفية لهذه البنوك، وفي المقابل فإن الودائع تعتبر الأساس الذي تستند إليه هذه البنوك في منح القروض ، وبعبارة أخرى فإن من أهم المدخلات اللازمة لتوفير هذه الخدمة هي الودائع حيث تعتبر القروض هي مخرجات الخدمة.

ومن خلال قيام المصرف بالحصول على الودائع من أصحاب الفائض (المدخرون) لقاء فائدة (قد تنعدم في حالة الودائع الجارية) وقيام المصرف بمنح قروض بنسبة فائدة أعلى لأصحاب العجز(المقترضون) يحصل البنك على ربحه من خلال الفرق بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض بحيث تعتبر هذه الطريقة هي الطريقة التقليدية للبنوك والتي تعتبر أهم الطرق التي يحصل فيها البنك على أرباحه ويطلق على الفرق بين معدل الفائدة على الودائع (Deposit Rate) ومعدل الفائدة على الإقراض (lending Rate)، بالهامش (Spread) ويسمى أيضاً بـ (Interest margin).

وإذا ما عرفنا أن الوظيفة التقليدية للبنوك (الحصول على الودائع ومنح القروض) هي الجزء الأهم من عمليات البنك التي تساهم في الدخل الإجمالي المتحصل للبنوك التجارية وأن الفائدة على ودائع الأجل وودائع التوفير تعتبر من أهم بنود النفقات لدى هذه البنوك، أدركنا أهمية هذا الهامش بالنسبة لإدارات هذه البنوك باعتباره معياراً مهماً لربحية هذه البنوك ومركزها المالي[١].

---

[1] الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني، ، مرجع سابق ، ص٥- ص٧.

وقد أظهرت الأبحاث الحديثة التي أجراها (Levine)[١] أن كفاءة البنوك يمكن أيضاً أن تؤثر على تكلفة المطلوبات والعائد العام على الموجودات (أي أن الفرق بين هذين العائدين)، مما يعني أن هذا الهامش يفسر على أنه مؤشر لفاعلية الجهاز المصرفي.

ويعتبر هامش الفائدة ملائماً للبنوك إذا استطاعت السيطرة على المصارف التشغيلية ونفقات الضريبة وأعباء المخاطر المصرفية، كما يمكن أن تلعب المنافسة بين البنوك دوراً في تحديد هامش الفائدة من خلال قدرتها على تحقيق هامش مناسب بعد تغطية المصاريف لحماية نفسها ضد مخاطر الائتمان المصرفي.

وعلى الرغم من أن هامش الفائدة المرتفع يؤثر سلباً على القطاع الاقتصادي من حيث تخفيض نسب الاستثمار والإدخار، فإنه أيضاً يشكل آلية رئيسية يمكن من خلالها للجهاز المصرفي أن يحقق الأرباح وأن يحمي نفسه من الأخطاء الائتمانية، أي أنه يقوم بعملية تحوط ضد الأخطار من خلال رفع هامش الفائدة من جهة رفع سعر الفائدة على الائتمان الممنوح من قبلها، ويعزى استخدام البنوك لنسب هامش فائدة مرتفعة إلى ما يلي:

أ. لتغطية الكفاءة التشغيلية العالية.

ب. جني أرباح مناسبة لأصحاب رأس المال.

ج. تحقيق أرباح تساعد على تقوية وتدعيم الجهاز المصرفي.

ويختلف هامش الفائدة عن صافي هامش الفائدة في أن الأول يطلق على الفرق بين معدل الفائدة على الودائع ومعدل الفائدة على القروض الممنوحة من قبل البنك التجاري والمهم هنا ذكر ما يتضمن هذا الهامش من تكاليف حيث يحوي هذا التعريف التكاليف التشغيلية وأعباء المخاطر المصرفية ونفقات الضريبة. بينما صافي هامش الفائدة فإنه يستبعد كل تلك التكاليف، مما يجعله أكثر دقة لقياس مدى ربحية المؤسسة المصرفية [٢].

---

[1] Levine, R., The Legal Environment, Banks and long-Run Economic Journal of Money, Credit and banking, (1998) P. 395, P. 316 .

[2] الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني، مرجع سابق ، ص٥.

٤-٢ المبحث الثاني: مقاييس هامش الفائدة

يعتبر هامش الفائدة ملائماً للبنوك إذا استطاعت تغطية المصاريف غير التشغيلية (الاستهلاكات والاطفاءات) وتعويض القروض غير العاملة وتكلفة الاحتياطيات المطلوبة وكلفة ضمان الودائع وتحقيق أرباح بعد خصم هذه المصاريف، وهناك عدة طرق لقياس هامش الفائدة[١]:

١. هامش الفائدة المطلق: هناك طريقة مبسطة لحساب هامش الفائدة تكون في حساب الفرق المطلق بين متوسط معدلات الفائدة على القروض ومتوسط معدلات الفائدة على الودائع، وحسب المعادلة التالية:

هامش الفائدة المطلق =متوسط معدلات الفائدة على القروض–متوسط معدلات الفائدة على الودائع

وهذه الطريقة هي المتبعة لدى دائرة مراقبة البنوك في البنك المركزي الأردني، إلا أنها تخلو من الدقة في احتساب الهامش .

حيث أن هذه الصيغة تستبعد كلاً من التكاليف التشغيلية والنفقات الضريبية كما ذكرنا سابقاً مما يجعل هذا المقياس غير واضحا وأقل دقة.

٢. هامش الفائدة النسبي: وهذه الطريقة مبنية على العلاقة النسبية بين صافي دخل الفائدة والأصول المدرة للفائدة (Interest-Earning Assets). وحسب المعادلة التالية [٢]:

$$\text{هامش الفائدة} = \frac{\text{صافي دخل الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول المدرة للفائدة}}$$

$$= \frac{\text{(دخل الفائدة من قروض البنك)} - \text{(نفقات الفائدة على الودائع)}}{\text{إجمالي الأصول المدرة للفائدة}}$$

وهنا يجب التمييز بين الربحية الإجمالية للبنوك وبين هامش الفائدة لديها، فمن الممكن أن يتسع الهامش بدون زيادة في الربح الإجمالي المتحصل للبنوك وذلك لأسباب عدة منها تراجع الدخل من مصادر أخرى أو زيادة التكاليف الإدارية والتشغيلية أو تعاظم مخاطرها المصرفية[٣].

---

[1] الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ٦-٧.

[2] Rose, Peter, S. **Commercial Bank Management, producing and selling financial services**. Irwin, Homewood ,il 02116 , Texas A & M university 1991, P481

[3] الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني، مرجع سابق ، ص ٦.

كما أن اتساع الهامش بالإضافة إلى أنه يساهم في زيـادة ربحيـة البنـك، إلا أن لـه انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني ، لأنه يزيد من كلفة الاستثمار وبالتالي تصبح كثيراً من المشاريع غير مجدية مما يقلل من حجم الاستثمارات في البلد ، كما يساعد في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج . كما أن ارتفاع كلفة رأس المال يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ، وهو ما يعرف بالتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف Cost-Push Inflation.

واتساع هامش الفائدة (في حالة انخفاض فائدة الإيداع) فإن هذا الوضع يقـف عكـس الأهداف المرجوة من التعويم مثل زيادة الادخار اللازم للاستثمار ، وجذب رؤوس الأموال من الخارج كما أنه يحفز الأفراد المحتفظين بودائع بعملات أجنبية علـى تحويلهـا إلـى ودائـع بالدينار [١].

وهنالك طرق أخرى يمكن حساب هامش الفائدة على أساسها وفقاً للمفاهيم التالية[٢]:

١. هامش الفائدة الصافي (المطلق) (Net interest margin): وحسب هـذه الطريقـة فـان هامش الفائدة الصافي يحسب من خلال الفرق بين صافي دخل الفائـدة وصـافي مـصروفات الفائدة، وذلك حسب المعادلة التالية:

هامش الفائدة الصافي = عائد الفائدة (Interest Revenues) – مصروفات الفائدة (Interest Expense).

وحسب هذا المقياس فان هامش الفائدة هنا تم حسابه على أساس الفرق بـين الفوائـد المقبوضة والفوائد المدفوعة بشكل مطلق ، وهذا ما يجعله اقل دقة من المقاييس التالية ولكـن هذا المقياس هو المستخدم في البنوك التجارية.

٢ – هامش الفائدة الصافي المطلق (بعد خصم خسائر القروض): وحسب هذا المقيـاس فـان هامش الفائدة يحسب من خلال الفرق بين صافي دخل الفائدة وصـافي مـصروفات الفائـدة مطروحاً منها خسائر القروض. وذلك حسب المعادلة التالية:

هامش الفائدة الصافي (المطلق)= عائد الفائدة – (مصروفات الفائدة + مخصـصات خـسائر القروض loan loss provision).

كما نلاحظ من المعادلة السابقة فان هذا المقياس استبعد مخصصات خسائر القـروض مما يجعله أكثر دقة في حساب الهامش من المقياس الذي سبقه.

---

[1] المرجع السابق، ص ٧.

[2] Hempel , George H and others, **Bank Management: text and cases** , fourth edition john Wiley & sons INC ,Canada 1994.pp 576 -577

٣-هامش الفائدة الصافي النسبي (percent net interest margin): ووفقاً لهذا المفهوم فان هامش الفائدة النسبي يحسب من خلال الفرق بين عائد الفائدة ومصروفات الفائدة مطروحاً منها مخصصات خسائر القروض ومقسوماً على الأصول المدرة للدخل (Earning assets)، وذلك حسب المعادلة التالية:

هامش الفائدة الصافي النسبي = عائد الفائدة – (مصروفات الفائـــدة + مخصـــصات خـــسائر القروض) / الأصول المدرة للدخل.

ويستخدم هذا المقياس لمعرفة هامش الفائدة كنسبة مئوية من مجموع الأصـــول التـــي تحقق عائد وهذا المقياس يعتبر أكثر دقة من المقاييس السابقة [١].

٤- هامش الفائدة (Interest spread): وحسب هذا المقياس يتم حساب الفارق بنـــاءاً على الفرق بين نسبة عائد الفائدة إلى الأصول المدرة للدخل ونسبة مـــصروفات الفائـــدة إلـــى المطلوبات التي يدفع عليها فائدة (interest bearing funds). وذلك حسب المعادلة التالية.

الفارق = (عائد الفائدة/ الأصول المدرة للدخل) – (مصروفات الفائدة/المطلوبات التي يدفع عليها فائدة).

وبناءاً على ذلك فقد قام الفارق (spread) بحساب هامش الفائدة بصورة أكثر دقة لان اختيار نسبة عائد الفائدة إلى الأصول المدرة للدخل يعتبر أفضل من نسبة عائد الفائـــدة إلـــى مجموع الأصول، وكذلك الحال في الشق الثاني من المعادلة حيث تم احتساب نسبة مصروفات الفائدة إلى المطلوبات التي يدفع عليها فائدة وليس إلى إجمالي المطلوبات.

---

[1] Hempel , op.cit , p 578

٤-٣ المبحث الثالث: التطور التاريخي لهامش الفائدة في البنوك التجارية الأردنية

تتجلى أهمية البنوك من خلال الوظيفة الأساسية لها والتي تقوم على أساس تجميع الموارد المالية (الودائع) من الوحدات ذات الفائض ومن ثم تمريرها إلى الوحدات ذات العجز أي أنها تقوم بدور الوسيط بين المستثمر والمدخر ويتأثر نجاح البنوك في أداء هذه الوظيفة بمعدلات الفائدة على كل من الودائع والقروض ، حيث تعتبر معدلات الفائدة هذه من المحددات الرئيسية للاستثمار وبالتالي للنمو والتنمية الاقتصادية [١].

و نظراً لزيادة عدد البنوك التجارية وقيام البنك المركزي بممارسة أعماله في الأردن جاء تطور أسعار الفائدة مواكباً لهذا التطور الكمي في الجهاز المصرفي وفي نهاية السبعينيات شهد هيكل أسعار الفائدة تطوراً تدريجياً بسبب نمو مؤسسات الجهاز المصرفي وتعددت الخدمات التي يقدمها، ومن هنا سيتم استعراض التطور الذي حصل على أسعار الفائدة بدءاً من هذه الفترة وحتى فترة ما بعد تعويم أسعار الفائدة.

هامش الفائدة قبل عام ١٩٧٦ :

بموجب نظام المرابحة العثماني الذي كان سائداً في ذلك الحين لم يكن مسموحاً لسعر الفائدة ان يتجاوز ٩ % لجميع أنواع المداينات سواء بشقيها العادية والتجارية ، كما ان هذا النظام منع ان يتجاوز مبلغ الفائدة الإجمالي مهما مر عليها من زمن مقدار رأسمال الدين ، ولم يكن خلال هذه الفترة لسعر الفائدة اثر يذكر في التأثير على النشاط الاقتصادي ، وذلك بسبب تركيز السلطة النقدية على الأدوات الكمية بالإضافة إلى محدودية استجابة السوق للتغير في سعر الفائدة بسبب عدم كفاءتة [٢].

كما أن عدم توفر بيانات دقيقة عن أسعار الفائدة التي كانت سائدة قبل عام ١٩٧٦ يعتبر عامل مهم في عدم القدرة على دراسة تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية الأردنية بشكل دقيق في تلك الفترة. إلا أن بعض الأبحاث التي تناولت دراسة أسعار الفائدة في المصارف التجارية الأردنية في تلك الفترة ، تبين أن معدل أسعار الفائدة على الودائع لأجل

---

[1] سعيد الطراونه ، سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من القروض في البنوك التجارية العاملة في الأردن :دراسة قياسية ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٤ ، ص١٢

[2] محمود عبدا لله الموعد ، العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم بالتطبيق على بورصة عمان للأوراق المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٢ .

كان يتراوح بين ٣-٦% سنويا[١]، بينما كانت أسعار الفوائد على القروض الممنوحة من قبل هذه البنوك في نفس الفترة بين ٥-٩% سنوياً أي أن متوسط أسعار الفائدة على الودائع كان ٤,٥% بينما كان متوسط أسعار الفائدة على القروض في نفس الفترة ٧%، أما بالنسبة للعمولات فإنها كانت لا تخضع لسقف معين في تلك الفترة [٢]:

وإذا أردنا حساب الهامش بالفرق بين المؤشرين السابقين:

الهامش =٧%-٤,٥%

= ٢,٥%

وإذا افترضنا أن العمولة السائدة في هذه الفترة (قبل عام ١٩٧٦) هي ١% فإن الهامش الإجمالي كان يبلغ ٣,٥%.

هامش الفائدة خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٢) :

هنا بقيت التغيرات التي أُدخلت على أسعار الفائدة بسيطة ومحدودة حيث بقي الحد الأعلى المعمول به ٩ % [٣]. لكن في هذه الفترة بدأ البنك المركزي الأردني بقيادة البنوك وأيضاً بالتأثير على أسعار الفائدة (منذ عام ١٩٧٣) حيث قام البنك المركزي بإصدار توجيهات غير ملزمة للبنوك على استخدام سياسة أسعار فائدة كفيلة بمساعدة المشاريع التنموية خاصة تلك التي تتعلق بتمويل الصادرات واستيراد السلع الأولية (أي منح تلك المشاريع قروضاً بأسعار تفضيلية)، كانت تلك الخطوة الأولى في هذه المرحلة، أما الخطوة التالية فكانت الانتقال من الدور التوجيهي (غير الملزم) إلى الدور الملزم ، أي أن البنك المركزي قام بإجراءات فعلية للتأثير على أسعار الفائدة ومن هذه الإجراءات قيام البنك المركزي بوضع حد أدنى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة والتي كانت تتراوح بين ٥ – ٥,٥ % [٤].

حيث منعت مذكرة البنك المركزي رقم (٧٦/١) البنوك من تقديم تسهيلات ائتمانية

لعملائها في الخصم أو حساب الجاري مدين أو السلف أو القروض لغايات تمويل عمليات تجارية بمعدل فائدة يقل عن ٧,٥% ولأفضل العملاء[٥].

---

(1)محمد لطفي الجعفري، جمال الحمصي، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق، ص ص ١٤-٢٠.

(2)محمد لطفي الجعفري، جمال الحمصي ،هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ١٤.

(3)عبد الحليم إبراهيم محيسن / البنوك والمؤسسات المالية في الأردن ،حقائق وأرقام ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

(4)طارق محمد المجالي ، الكفاءة النسبية للسياسة النقدية والمالية ، حالة قياسية : الأردن الربع الأول ١٩٧٠ – الربع الرابع ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٠ .

(5)محمد لطفي الجعفري، جمال الحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ص ١٥

وبالمقابل حددت المذكرة أيضاً الحد الأدنى لأسعار الفائدة المدفوعة على حسابات التوفير والودائع الخاضعة لإشعار ولأجل ٥% و٥,٢٥% و٥,٥% على التوالي.

وبسبب عدم توفر بيانات دقيقة عن أسعار الفائدة المطبقة فعلياً في هذه الفترة وأن هذه المعدلات تمثل حدوداً دنيا فيمكن حساب هامش الفائدة بشكل افتراضي مبيناً على أساس الحدود الدنيا هذه وبافتراض أن معدل العمولة هو ١% يكون هامش الفائدة ٣% تقريباً (محسوباً بالفرق بين سعر الإيداع لأجل وسعر الإقراض)[١].

أما في عام ١٩٧٩ أصدر البنك المركزي الأردني مذكرته رقم (١٩٧٩/١٥٣) وجاء بموجبها رفع الحد الأدنى لسعر الفائدة على التسهيلات إلى ٨% كما حددت مذكرة لاحقة رقم (١٩٧٩/١٧٠) مقدار الهامش الإضافي بنسبة ١ % كما تضمنت مذكرة البنك المركزي رقم (٢٠٣ / ١٩٧٩) لنفس العام رفع الحد الأدنى لسعر الفائدة المدفوع على الودائع الآجلة إلى ٦% سنوياً بالإضافة إلى تحديد عمولة حسابات القروض بنسبة ١% بموجب مذكرة البنك المركزي رقم (١٩٧٩/٢٣٥) يصبح الهامش (٣,٥%) (محسوباً بالفرق بين متوسط سعر الفائدة على القروض والحد الأدنى المدفوع على الودائع لأجل بالإضافة إلى العمولة ١%.

وفي عام ١٩٨٠ أصدر البنك المركزي مذكرته رقم (١٩٨٠/٢٤) والتي جاء بموجبها رفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع لأجل أي ٦,٥% كما تم رفع معدل العمولة على التسهيلات إلى ١,٧٥% سنوياً أي أن الهامش في بداية الثمانينيات كان يعادل ٣,٧٥% سنويا)[٢].

هامش الفائدة خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٧) :

في بداية هذه الفترة شهد الاقتصاد الأردني نموا كبيرا وازدهارا في عمليات الاستثمار مما حدا بالبنك المركزي إلى وضع حد أعلى لأسعار الفائدة التي تتقاضاها البنوك على التسهيلات بواقع ٨,٧٥ % بدلا من ٩ % [٣]. اتسمت هذه الفترة بقيام البنك المركزي بتحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة بدلاً من السقوف الدنيا وبهذه الطريقة قام البنك المركزي بكبح جماح البنوك التجارية في منح تسهيلات ائتمانية بأسعار فائدة مرتفعة ، مما حدا بالبنوك التجارية العمل على تخفيض أسعار الفائدة على الودائع في محاولة منها للمحافظة على عائد

---

(1)محمد لطفي الجعفري، جمال الحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(2)محمد لطفي الجعفري، جمال الحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ١٦.

(3) مفلح عقل ، ندوة إدارة أسعار الفائدة في ظل التعويم ، مجلة البنوك في الأردن ، العدد ٦ ، حزيران ، ١٩٩٠ ، ص ١٦٠٧ .

مرضي ومعقول بحيث كانت البنوك تدفع أسعار فائدة على الودائع تقل عن (١%-٢%) عن الحد الأعلى (٧,٥%-٨,٥%) وذلك للوصول إلى هامش يزيد عن ٣% [١] ، لذلك اعتبر معدل الفائدة في هذه الفترة إحدى أهم أدوات السياسة النقدية لما له من تأثير ملموس على سياسات البنوك التجارية [٢].

أن هذه السياسة تهدف إلى توفير الأموال لغايات تشجيع الاستثمار (لغايات الإقراض بأسعار فائدة تشجيعية) ولكنها بالمقابل قد تؤثر على حجم الودائع لدى البنوك التجارية لأن قيام البنوك بدفع أسعار فائدة منخفضة على الودائع من شأنه أن يقود إلى عزوف العملاء عن الإيداع لدى البنوك.

وكان من نتائج هذه الفترة حدوث تشوهات واضحة في مجال الاستثمار ومعدل الفوائد المحدد إدارياً حيث تأثر الاستثمار بمدى وفرة الائتمان أكثر مما تأثر بمعدلات الكلفة ، وبالنسبة للفوائد التي تعدل لموجبات غير مبرره اقتصادياً فان عائدها كان سالباً لفترة طويلة بسبب ارتفاع معدلات التضخم الأمر الذي أدى إلى تحول رؤوس الأموال إلى عملات أجنبية والفرار خارج البلاد بحثا عن عائد حقيقي وهروباً من التضخم [٣].

هامش الفائدة خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٨٩) :

تضمنت مذكرة البنك المركزي رقم (١٩٨٨/٤٠٢) تعويم أسعار الفائدة على كافة أنواع ودائع العملاء بالإضافة إلى تعويم أسعار العمولات على كافة أنواع التسهيلات المباشرة بالنسبة للبنوك والشركات المالية شريطة أن لا تقل عن ٠,٥٠% سنوياً، أما أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة فقد تم تحديدها بنسبة ٩% سنوياً[٤]. وذلك ليصبح معدل الفائدة هدفا وسيطا تحاول السياسة النقدية تحقيقه بالطرق غير المباشرة في محاولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل [٥].

في ١٩٨٩/١٠/١٤ اصدر البنك المركزي تعديلا قانونياً ينص محتواه على انه إذا لم يحدد البنك المركزي أسعار الفائدة والعمولات أو الغي أي أمر كان قد أصدره لذلك فان للبنوك المرخصة والشركات المالية أن تحدد الفوائد والعمولات وفق التعليمات ودون التقيد بالسقوف

---

(1)الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص١٦.
(2)احمد العوران ، أسامة الفرحان ، **دراسة تطبيقية لمحددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني للفترة" ١٩٩٠-٢٠٠٢** ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨ .
(3)محمود عبدا لله الموعد ، العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم بالتطبيق على بورصة عمان للأوراق المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٢-١٠٣ .
(4)الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ١٧.
(5)احمد العوران ، أسامة الفرحان ، **دراسة تطبيقية لمحددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني للفترة" ١٩٩٠-٢٠٠٢** ، مرجع سابق ، ص ٣٧٨ .

التي كانت محددة من قبل [1]. هنا أصبحت أسعار الفائدة شبه معومة وقد ارتفعت أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية حيث سجلت العمولات زيادة تراوحت بين ٠,٥٠-١,٥%، أما أسعار الفائدة على الودائع فقد كانت تقل في الغالب عن نسبة ٩% ، علماً بأن متوسط أسعار الفائـــدة على الودائع لأجل بلغ ٨% خلال العامين ١٩٨٨-١٩٨٩، وبذلك يكون هامش الفائدة هو ٣% في ضوء رفع سعر الفائدة على القروض إلى ١٠% عام ١٩٨٩، (مذكرة البنك المركزي رقم ١٩٨٩/٢٣) [2] . أي أن هامش الفائدة في هذه الفترة (محسوباً بالفرق بين أسعار الفائدة علـــى القروض وأسعار الفائدة على الودائع لأجل مضافاً إليه عمولة تتراوح بين ٣%-٤%).

هامش الفائدة في بداية فترة التعويم المطلق (١٩٩٠) :

إن عملية تعويم أسعار الفائدة عام ١٩٩٠ عملت على إحداث تغيراً جوهرياً فـــي إدارة هيكل أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي حيث كان الهدف من هذا الإجراء إبراز سعر فائدة حقيقي موجب خاصة بعد الخلل الذي أصابها في أعقاب انخفـــاض ســـعر صـــرف الـــدينار الأردني[3]. والجدول رقم (٩) يوضح معدل هامش الفائدة خلال هذه الفترة.

جدول رقم (٩)

معدل هامش الفائدة خلال فترة التعويم (%)

نهاية الفترة		المعدل المرجح على التسهيلات (%)	المعدل المرجح على الودائع (%)	الهامش*
١٩٩٠	آذار	١٠,٥	٦,٥	٥,٠
	حزيران	١٠,٧	٦,٤	٥,٣
	أيلول	١١,٠	٦,٤	٥,٦
	كانون أول	١١,١	٦,٥	٥,٦
١٩٩١	آذار	١١,٠	٦,٣	٥,٧
	حزيران	١٠,٩	٦,٧	٥,٢
	أيلول	١١,٠	٦,٥	٥,٥
	كانون أول	١١,٠	٦,٢	٥,٨
١٩٩٢	آذار	١٠,٩	٥,٧	٦,٢
	حزيران	١٠,٨	٥,٥	٦,٣
	أيلول	١٠,٩	٥,٢	٦,٧
	كانون أول	١٠,٩	٥,٢	٦,٧

**المصدر البنك المركزي الأردني، دائرة مراقبة البنوك

* مضافاً لها عمولة ١ %.

(1)محمود عبدا لله الموعد ، العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم بالتطبيق على بورصة عمان للأوراق المالية ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

(2)الجعفري والحمصي ،هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ١٧.

(3)الجعفري والحمصي ،هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

يشير الجدول السابق إلى أن هامش الفائدة بلغ في عام ١٩٩٠ حوالي ٥%، معنى ذلك أنه يزيد بحدود ١,٥% عن الهامش الذي كان سائداً قبل فترة التعويم واستمرت هذه الزيادة في الهامش في هذه الفترة حيث كانت اتجاهاته تصاعدية بحيث ارتفع الهامش متضمناً العمولة إلى ٥,٦ % في نهاية العام الأول من التعويم.

ومن الجدير بالذكر أن اتساع الهامش في مرحلة ما بعد التعويم جاء من جهة انخفاض سعر الإيداع حيث كان المعدل المرجح لسعر فائدة الإيداع في حدود ٦,٥% في عـــام ١٩٩٠ انخفضت هذه النسبة إلى ٦,٢% في عام ١٩٩١ ثم تدهورت إلى ٥,٢ في عام ١٩٩٢[١].

أما سعر الفائدة على القروض في فترة ما بعد التعويم فقد سجّل ارتفاع مقدراه ٠,٦% خلال العام ١٩٩٠ حيث وصل سعر الفائدة على القروض إلى ١١,١% في نهاية العام المذكور مقابل ١٠,٥% في بداية ذلك العام .

هامش الفائدة خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٧) :

بعد الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي والتي كان تعويم أسعار الفائدة من أبـــرز ملامحها أصبح لسعر الفائدة دور رئيس في السياسة النقدية ، وقد باشر البنك المركـــزي فـــي نهاية عام ١٩٩٣ بطرح شهادات إيداع بالدينار الأردني لبيعها للبنوك التجارية حيث اســـتعملها كوسيلة للتأثير في سعر الفائدة ، وفي ذلك الوقت تعالت الأصوات عن الحديث في موضـــوع هامش الفائدة حيث ادّعى بعضهم باتساع هذا الهامش وأنه مغالى فيه وقال البعض الآخـــر أن بلداً مثل الأردن يتصف بشح رأس المال وارتفاع معدلات التضخم هو هامش مناسب[٢].

والجدير ذكره أن أسعار الفائدة على شهادات الإيداع هذه اعتبرت مؤشراً عاماً علـــى اتجاهات أسعار الفائدة داخل السوق المحلية منذ ذلك الحين[٣].

والجدول رقم (١٠) يوضح معدل هامش الفائدة خلال هذه الفترة.

---

[1] الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ١٩.
[2] مفلح عقل ، **وجهات نظر مصرفية** ، مرجع سابق ، ج٢، ، ص ٣٨.
[3] مفلح عقل ، **وجهات نظر مصرفية** المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٩٤.

الجدول رقم (١٠)

هامش الفائدة خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٧)

السنة	الوسط المرجح على التسهيلات (%)	الوسط المرجح على الودائع (%)	الهامش (%)
١٩٩٣	١٠,٢٧	٦,٨٧	٣,٤٠
١٩٩٤	١٠,٤٢	٧,٣٣	٣,٠٩
١٩٩٥	١٠,٧٤	٧,٩٧	٢,٧٨
١٩٩٦	١١,٦	٨,٨٥	٢,٧٥
١٩٩٧	١٢,٥٥	٨,٩١	٣,٦٤
١٩٩٨	١٢,٨٩	٨,٣٣	٤,٥٦
١٩٩٩	١٢,٦٧	٧,٨٩	٤,٧٨
٢٠٠٠	١١,٣٨	٦,٥٥	٤,٨٣
٢٠٠١	١٠,٤٥	٥,١٩	٥,٢٦
٢٠٠٢	٩,٨٥	٣,٩٧	٥,٨٨
٢٠٠٣	٨,٩٢	٢,٧٥	٦,١٧
٢٠٠٤	٧,٥٩	٢,٤٩	٥,١٠
٢٠٠٥	٨,١٠	٣,٥٢	٤,٥٨
٢٠٠٦	٨,٥٦	٥,١٣	٣,٤٣
٢٠٠٧	٨,٨٦	٥,٥٦	٣,٣٠

*المصدر :البنك المركزي الأردني ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة [١].

[1] تم احتساب الهامش بناءاً على الفرق بين سعر الفائدة على "القروض والسلف" و سعر الفائدة على "الودائع لأجل" وذلك استناداً للتقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني .

لقد بلغ هامش الفائدة في بداية هذه الفترة ٣,٤٠% ومعنى ذلك أن هذا الهامش بدأ بالانخفاض ، حيث كان الهامش في السنة السابقة (١٩٩٢) هو ٦,٧% واستمر هذا الانخفاض إلى نهاية عام ١٩٩٦، ولعل السبب في ذلك الانخفاض في هامش الفائدة هو تراجع معدلات النمو في الطلب على الائتمان وتزايد معدلات النمو في عرض الأصول القابلة للإقراض نتيجة لتبني البنك المركزي مجموعة من الإجراءات هدفت إلى تعزيز جاذبية الدينار كعملة إدخار[١].

وقد انخفضت أسعار الفوائد على شهادات الإيداع لأول مرة خلال ٤ سنوات بسبب زيادة الطلب بنسبة ٢,٨ مرة على المعروض منها بسبب توافر السيولة لدى الجهاز المصرفي الذي قام بشراء هذه الشهادات ، وعرض أسعار الفائدة أقل بمعدل ٤٥ نقطة عن الأسعار السابقة ، ويمكن اعتبار هذا التحول مؤشراً على تراجع في أسعار الفوائد التي أخذت اتجاه الصعود منذ أربعة سنوات ، وذلك لأنة يعتبر مؤشراً على أن السياسة النقدية للبنك المركزي قد بلغت أهدافها ، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك لزاد البنك المركزي ما يعرضه من شهادات إيداع لاستيعاب الطلبات المقدمة إليه كما كان يفعل بالسابق [٢].

وفي عام ١٩٩٧ أعلن البنك المركزي عن طرح جديد لشهادات الإيداع بمبلغ ١٠٠ مليون دينار وبيّن أن السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي تبلغ (١٢٩) مليون يضاف إليها (١٤,٢) مليون دينار شهادات إيداع تستحق يوم الإصدار الجديد، وهذا يعني أن البنك المركزي لا يريد تخفيض سعر الفائدة مرة أخرى ، وإنما يريد أن لا يتجاوز هذا التخفيض مستوى ٠,٥٠–٠,٧٥ نقطة وليس أكثر [٣].

أما ما بعد سنة ١٩٩٧ فقد أخذ هامش الفائدة بالاتساع فقد بلغ في سنة ١٩٩٨، ٤,٥٦% مرتفعاً بذلك بمعدل ٠,٩٢% عن السنة السابقة ، واستمر هذا الاتساع حتى وصل في عام ٢٠٠٣ إلى ٦,١٧ % وهذا يعتبر هامش مرتفع ، إلا أن السنة التالية شهدت انخفاض في هامش الفائدة بمعدل ١٠٨ نقطة اساس (أي ١,٠٨ %)عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٥,١٠ % في عام ٢٠٠٤، ويعزى جانب كبير من هذا الانخفاض إلى توفر السيولة العالية لدى البنوك التجارية وزيادة المنافسة فيما بين مؤسسات الجهاز المصرفي في منح تسهيلات بأسعار فائدة منافسة خاصة في ظل دخول عدد من البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفية[٤].

---

(1) مفلح عقل ، وجهات نظر مصرفية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥.
(2) وجهات نظر مصرفية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦.
(3) المرجع السابق ، ص ٢٥٦.
(4) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي، ٢٠٠٤، ص٢٧.

كما استمر هامش الفائدة في الانخفاض بالسنوات التالية إلى أن وصل إلى ٣,٣ % في نهاية عام ٢٠٠٧ ، ولعل السبب في ذلك هو تدخل البنك المركزي الأردنـــي لزيـــادة فاعليـــة السياسة النقدية وكفاءتها وحرصاً منه على تطوير السوق النقدي من خلال إجراء تعديل علـــى هيكل سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء ، وبموجب هذا التعديل تم السماح للبنـــوك المرخـــصة بتنفيذ اتفاقيات إعادة شراء مع البنك المركزي لليلة واحدة بدلاً من أسبوع وبسعر فائـــدة بلـــغ ٧,٢٥ % أي بتخفيض مقداره ١٢٥ نقطة أساس (١,٢٥ %) عن مستواه السابق [١].

(1) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي، ٢٠٠٧، ص ٣٠ .

٤-٤ المبحث الرابع : العوامل المؤثرة في هامش الفائدة

إن وصول البنك إلى هامش فائدة مناسب يعد أمراً في غاية الأهمية بحيث أنه يجب على البنك لتحقيق ذلك أن يأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل والظروف السائدة في السوق المصرفية ، وهذه العوامل تتفاوت في درجة أهميتها وأثرها على هذا الهامش سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه العوامل [١]:

١ - أسعار الفائدة المدينة والدائنة

ان سياسات بعض البنوك بخصوص سعر الفائدة يمكن ان تتجه نحو خفض اسعار الفائدة في الحالات التي توجد لديها احتياطيات فائضة بهدف التوسع في عمليات الاقراض والعكس في حالة وجود احتياطيات قليلة لدى البنك فانه يتجه الى رفع اسعار الفائدة وبالتالي عندما يرغب هذا المصرف بالحصول على اكبر هامش فائدة ممكن فانه يلجا الى رفع سعر الفائدة على عملياته الاقراضية [٢].

و بما أن هامش الفائدة يمثل الفرق بين الفائدة المدفوعة على الودائع والفائدة المقبوضة من القروض ، فإن لسعر الفائدة أثره المباشرة في تحديد قيمة الهامش ، بحيث عند زيادة معدل الفائدة المدفوعة على الودائع وانخفاض معدل الفائدة المقبوضة من التسهيلات فإن هامش الفائدة سوف ينخفض والعكس عندما ينخفض معدل الفائدة على الودائع ويرتفع معدل الفائدة على القروض فإن هامش الفائدة سوف يتسّع [٣].

وبما أن مصادر الأموال لدى البنوك تتكون في معظمها من الودائع تحت الطلب وودائع التوفير فإن الفائدة المدفوعة عليها عادة تكون منخفضة وفي مثل هذه الحالة يحدد هامش الفائدة وفق معدلات الفائدة المقبوضة على القروض والسلف الممنوحة من قبل البنك ، ولما كانت معدلات فائدة الإقراض تتزايد باستمرار فإن البنك يستطيع تحسين قيمة الهامش.

كما أن الفائدة المدفوعة على الودائع تكون ثابتة نسبياً على ودائع التوفير والودائع تحت الطلب ومنخفضة للودائع لأجل ، وهنا يستطيع البنك تحقيق الحد الأدنى من هامش

---

(1) بسمة محمد اللوزي ، **تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية** ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

(2) فليح حسن خلف ، الأسواق المالية والنقدية ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ ، اربد ، الأردن ، ص ص ١٨٤ – ١٨٥ .

(3) بسمة محمد اللوزي ، **تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية** ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

الفائدة. وهنا يجب الإشارة إلى أن الفائدة المدفوعة على الودائع تعتبر من أهم بنود نفقات البنك التجاري وتتغير قيمتها حسب التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة المدفوعة على الودائع.

كما أن التغير في أسعار الفائدة وعدم القدرة على التنبؤ في توجهاتها أدى إلى الكشف عن حاجة البنوك لنظام السيطرة على هذا التغير، فكان أن تم تطوير ما يسمى بإدارة الفجوة والتي تشير إلى مدى استجابة الموجودات والمطلوبات للتغير في سعر الفائدة[1]. أي أن الفجوة تنشأ من خلال عدم التوازن في استحقاق الموجودات والمطلوبات أو من خلال عدم التوازن في حساسيتها للتغير في أسعار الفائدة.

فقيام البنك في تمويل موجودات طويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل يعرض نفسه لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة لان المطلوبات سيتم إعادة تسعيرها قبل إعادة تسعير الموجودات ، ويكمن هذا الخطر بمقدار الفارق الزمني بين فترة إعادة تسعير كل من الموجودات والمطلوبات بحيث كلما زادت هذه المدة فإن المخاطر ستزيد والعكس يحدث عند تمويل الموجودات قصيرة الأجل بمطلوبات طويلة الأجل فيكون البنك هنا معرضاً لخطر انخفاض أسعار الفائدة.

٢ – الطلب والعرض في السوق النقدي

إن تحديد سعر الفائدة قصير الأجل (الذي يتم التعامل به في السوق النقدية) بهدف تأدية دوره في عمليات الإقراض والاقتراض وتبعاً لحاجة الاقتصاد يؤثر على سعر الفائدة المتوسط والطويل الأجل ويرتبط به إذ أن تحديد سعر الفائدة القصير الأجل عند مستوى مرتفع يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة متوسط وطويل الأجل كذلك والذي هو عادة يفوق عن مستواه سعر الفائدة للأجل القصير [2].

و تتحدد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفقاً للعرض والطلب أي وفقاً لقوى السوق وذلك في حالة يكون فيها السوق النقدي غير خاضع للسقوف أي كلما كانت الفائدة المقبوضة على التسهيلات أكبر من تكلفة الودائع (الفائدة المدفوعة على الودائع) يؤدي ذلك إلى زيادة الهامش المتحقق لدى البنك سيما إذا رافق ذلك زيادة في حجم التسهيلات وأيضاً زيادة في حجم الودائع[٣] .

---

(1) هيل الجنابي، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية ، دار المسار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، المفرق ، الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥٢.

(2) فليح حسن خلف ، الأسواق المالية والنقدية ، مرجع سابق ، ص ص ٨١-٨٢ .

(3) بسمة اللوزي، **تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية** ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

وفي حالة كون السوق النقدي يتصف بالمنافسة بين مؤسساته فإنه مع ارتفاع الطلب على الائتمان (زيادة الطلب على التسهيلات) ، وبقاء عرضه ثابتاً ترتفع الفائدة على القروض مما يؤدي إلى اتساع هامش الفائدة ، وهنا إذا كانت البنوك التجارية لا تعاني من مشكلات في سيولتها أو لا تواجه نقصاً في الأموال المعدة للإقراض فإنها تستطيع تلبية حاجات الطلب الزائد على القروض وإذا واجهت البنوك نقصاً في السيولة فإنها سوف تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع لجذب المزيد منها، وهذا الأمر هو الذي سيحد من اتساع الهامش الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات ، بالإضافة إلى أن التغيرات في عرض الأموال لدى البنوك التجارية تؤثر على هامش الفائدة ، وذلك عندما يرتفع رصيد الودائع لدى البنوك التجارية مع بقاء الطلب على الائتمان ثابتاً فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة على الودائع وبالتالي اتساع هامش الفائدة.

٣ – السيولة الفائضة لدى البنوك التجارية :

يجمع غالبية المصرفيين على أن هذا العامل هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على الهامش من ناحية سلبية ، ذلك لأن عدم قدرة البنوك التجارية على استخدام هذه الأموال التي بحوزتها يمثل كلفة إضافية عليها، أي أن عدم توظيف جزء من أموال البنوك يؤثر على ربحيتها مما يدفعها إلى تخفيض تكلفة الأموال أو زيادة عائد الموظف فيها[1].

ومن الممكن تقدير حجم الأثر السلبي لهذا العامل على هامش الفائدة ، فقد بلغ مستوى الاحتياطات الحرة للبنوك المرخصة (أرصدة البنوك لدى البنك المركزي + أرصدة الاحتياطي الإلزامي + الاقتراض من المركزي) في نهاية عام ١٩٩٢ ما يقارب ٣٧٠ مليون دينار تعبر عن فائض السيولة غير المستغل وتشكل حوالي ١٣,٤% من إجمالي ودائع البنوك بالدينار فإذا كان متوسط عائد هذه المبالغ المدفوع من قبل البنك المركزي هو ٢,٥% (السعر المدفوع لأجل ٦ شهور) فإن هذه المبالغ تتقاضى عائد يقل عن ٢,٧ نقطة مئوية عن تكلفتها وتخسر حوالي ١٠,٩ مليون دينار سنوياً أو ما نسبته ٠,٤% من إجمالي الودائع وهي تكلفة سيولة فائضة ترفع معدل كلفة الودائع من ٥,٢% إلى ٥,٦% وتقلص الهامش بالمقدار المذكور في حالة التخلص من عبئها.

(1) الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .

ولذلك فإن حجم الأثر السلبي للسيولة الفائضة ليس كبيراً ، ومن الملفت للنظر أن هذه المشكلة أخذت بالتراجع بفعل زوال مسبباتها وامتصاص السوق الأردني للسيولة الفائضة بشكل تدريجي[1].

٤ – درجة المنافسة في السوق المصرفي الأردني

إن معدلات الفائدة للقروض والودائع هي الأسعار الواضحة للأعمال المصرفية وان الحكومة تفرض سقوفاً معينة على معدلات الفائدة المصرفية ، فإذا كانت هذه السقوف فعّالة ومرنة يكون المصرف أكثر قدرة على المنافسة من غيره ، لذلك فان البيئة القانونية تسمح للمصارف بالمنافسة بحرّية ، وبشكل خاص بالنسبة للقروض والودائع على أساس معدل الفائدة [2].

كما أن هيكل السوق النقدي يؤدي دوراً جوهرياً في تحديد هامش الفائدة لاسيما في ظل تحرير أسعار الفائدة (تعويم أسعار الفائدة)، فالآلية التي يعمل بها السوق النقدي الذي لا يخضع لسقوف محددة على أسعار الفائدة التجارية وتؤدي إلى تحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة وفقاً لقوى السوق كما تم ذكره سابقاً، أي وفقاً لقوى العرض والطلب، فكلما قلت القوة الاحتكارية للبنوك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها قلّ الهامش والعكس كلما زادت القوة الاحتكارية زاد الهامش ويعود ذلك على أن امتلاك البنوك التجارية لقوة سوقية (احتكارية) يؤهلها للتحكم في معدلات الفائدة المدفوعة أو المقبوضة حتى تحقق الهامش الذي ترغب به وبالتالي تصبح هذه البنوك صانعه لسعر الفائدة أو محددة له Price-Maker بدلاً من أن تكون متلقية له Price-Taker[3].

أي أنه في ظل المنافسة التامة فإن حصة البنك من السوق رهينة بقدرته على تقديم تسهيلات ائتمانية بمعدلات فائدة منخفضة أو زيادة معدلات فائدة الإيداع ، وهذا يؤدي إلى تقليص الهامش[4].

ومصلحة البنك التجاري تتحقق عندما تكون درجة المنافسة محدودة وذلك لان أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات تتحدد على أسس تفاوضية بين البنك والمودع أو بين البنك والمقترض ، وفي هذه الحالة ومع تعويم أسعار الفائدة فإن ميزان القوة التفاوضية يميل بشكل

---

(1)الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق، ص ٢٧.
(2) رعد حسن الصرن ، عولمة جودة الخدمة المصرفية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦٣ .
(3) بسمة اللوزي ، **تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية** ، مرجع سابق ، ص ٣٤.
(4)الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ٩ .

عام نحو البنك لأنه هو الذي يحدد سعر الفائدة المناسب له وهــو الأقــدر مــن ســواه علــى المساومة.

وبناءً على ما سبق فإن قوى السوق المصرفي التنافسي كفيلة بــأن تحقــق التــوازن المرغوب فيه وأن تحدد معدلات الفائدة الملائمة والتي تحدد هامش الفائدة لدى البنوك التجارية عند مستوياته الطبيعية في الأجل الطويل ويؤكد هذا الأمر أهمية ظروف المنافسة في الــسوق المصرفي ودورها في تحديد الهامش وإنجاح تجربة تعويم أسعار الفائدة واستمرارها.

٥ – المصاريف التشغيلية والإدارية

تعتمد ربحية المصارف على الأسعار التي تتقاضاها على قروضــها بــشكل أساســي بالإضافة إلى العمولات عن خدماتها المختلفة موازنة مع تكاليف مواردهــا الماليــة وتكــاليف التشغيل لديها، لذلك فإن هذه التكاليف التشغيلية تطرح من الإيرادات الإجماليــة للبنــك أي أن هامش الفائدة (الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة) لا تعتبر ربحاً صافياً للبنك وإنما يجب طــرح تلك التكاليف من الأرباح التي يحصل عليها البنك، كما أن هناك التزامات أخرى على البنــك تطرح من أرباحه مثل التزامات الضريبة ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي ومخصصات الــديون المشكوك فيها بالإضافة على أن البنك يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصرفية ويتم تحميل هذه المصاريف لهامش الفائدة من خلال رفع هذا الهامش عند زيادة تلك المصاريف أي أنــه فــي حال زادت المصاريف التشغيلية والإدارية ومعدل الــضريبة ونــسبة الاحتيــاطي الإلزامــي ومستوى المخاطر، عندها يقوم البنك بتعويض هذا الارتفاع في التكاليف عــن طريــق رفــع مستوى هامش الفائدة ، ويتم هذا الإجراء في حال كون البنوك تتمتع بقوة سوقية (احتكاريــة) فتقوم بنقل هذه الأعباء على المقترضين والمودعين من خلال تخفيض سعر الفائدة على الودائع أو زيادتها على التسهيلات بحيث تحافظ على مستوى الهامش المرغوب أو المستهدف.

وهنا يجب التنويه بأن هامش الفائدة يختلف عن صافي هامش الفائدة فهــامش الفائــدة يطلق على الفرق بين معدل الفائدة المدينة والدائنة بينما صافي هامش الفائدة يمثل الفرق بــين الفوائد الدائنة والمدينة ويستعبد كل التكاليف التي يتضمنها هامش الفائدة التي تم ذكرها ســابقاً. بحيث أن ربحية البنك التجاري يمكن أن تكون منخفضة حتى لو كان هامش الفائدة كبيــر. أي إذا ارتفعت تكاليفه بمعدل أكبر من ارتفاع الهامش والعكس فإن انخفاض هامش الفائدة لا يعني انخفاض ربحية البنك لأنه من الممكن أن يغطي هذا الانخفاض بتخفيض التكــاليف التــشغيلية بمعدل أكبر.

٦ – الاحتياطي النقدي الإلزامي المفروض من قبل البنك المركزي :

يعتبر الاحتياطي الإلزامي إحدى أدوات السياسة النقدية التي يمارسها البنك المركــزي على البنوك التجارية من خلال رفع أو تخفيض هذه النسبة وذلك حسب الهدف أو السياسة التي يهدف إليها البنك المركزي وبالتالي تعتبر سلاح يستخدمه البنك المركزي فــي وجــه البنــوك التجارية للتأثير على حجم الائتمان الممنوح من قبلها[1].

لقد قام البنك المركزي في عام ١٩٩٣، برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مــرتين لتبلــغ ١٥% مما أدى على رفع كلفة الودائع على البنوك ودفعها إلى مزيد من التخفــيض لأســعار الفائدة عليها الأمر الذي أثر على هامش الفائدة بشكل سلبي ، لأن رفع هذه النسبة يعني زيــادة في تكلفة الودائع فلو كان معدل كلفة الودائع هو ٥,٢% وتدفع على ٨٥% من إجمالي ودائــع البنوك فإن الكلفة الحقيقية هي ٦,١% وأن الفرق بين الكلفتين يمثل تكلفة الاحتياطي والبالغــة ٠,٩%.

٧ – مستوى المخاطرة التي يتعرض لها البنك :

تواجه إدارة البنك عدد من التحديات ضمن جهودها للموازنة بين درجة الخطر الــذي يتعرض له البنك وبين مستوى العائد الذي يرغب به وبخاصة الموازنة بــين تكلفــة مــصادر الأموال ودرجة المخاطرة التي يسببها ، فالتكلفة المنخفضة لمصدر التمويل ممكن أن تنطــوي على احد المخاطر مثل خطر سعر الفائدة (درجة تغير أو درجة حساسية المصدر للتغيرات في سعر الفائدة) ، وبالتالي يقع على عاتق الإدارة اختيار مزيج الأموال الأمثل لذلك [2].

لذلك يقوم البنك بتحصين نفسه من المخاطر التي يتعرض لها سواء كانت هذا المخاطر تتعلق بالظروف الاقتصادية أو بالبيئة التي يعمل بها البنك أو بالنشاط الذي يقــوم بــه البنــك وبعض هذه المخاطر تنعكس بصورة أو بأخرى على أداء القطاعات المختلفة وأيضاً على قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم بالإضافة على أن الارتباط الطردي بــين مــستوى الــربح ومعدل المخاطرة دفع البنوك على زيادة هامشها، وذلك تعويضاً لأية خسائر قد تــنجم بفعــل مخاطر السوق مستقبلاً[3].

كما أن عمليات الإقراض تتضمن مخاطرة وتحديدا ما يتصل بها من خطر احتمال عدم السداد وهذا هو الأمر الذي يدفع بالمقرض الى رفع سعر الفائدة فــي حالــة ارتفــاع درجــة

---

(1)الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ٢٨.

(2) محمد صالح الحناوي ، السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية ، البورصة والبنوك التجاريــة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٠٠-٣٠١ .

(3)الجعفري والحمصي، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

المخاطرة ويتحقق العكس عند انخفاض سعر الفائدة فان درجة المخاطرة سوف تـــنخفض ، أي ان المقترضين الذين يمتازوا بمراكز مالية ضعيفة سوف يتم رفع سعر الفائدة عليهم [1].

٨ – معدل الضريبة

تستوفى الضريبة على البنوك بنسبة ٣٥ % من ذلك الدخل للبنـــوك و ذلـــك حـــسب القانون المعدل رقم ١٤ لسنة ١٩٩٥ [2]، و يعتبر معدل الضريبة من العوامل المـــؤثرة علـــى هامش الفائدة بحيث كلما ارتفعت نسبة الضريبة على البنوك فإن ذلك يشكل دافعاً لـــدى هـــذه البنوك نحو توسيع هامش الفائدة لديها وذلك سعياً منها لزيادة القيمة المتبقية بعد الضرائب[3] ، ذلك لان ارتفاع نسبة الضريبة على أرباح البنك يقلل من الأرباح الصافية لديه ، الأمر الـــذي يجعله يفكر في زيادة هامش الفائدة وذلك لتحسين حجم الأرباح لديه والعمل على تعظيمها.

---

[1] فليح حسن خلف ، الأسواق المالية والنقدية ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٢–١٨٣ .

[2] فؤاد توفيق ياسين ، احمد عبد الله درويش ، المحاسبة الضريبية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيـــع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ عمان ، الأردن ، ص ص ١٧٦–١٧٧ .

[3] الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، ص ٣٠.

٤-٥ المبحث الخامس: اتساع هامش الفائدة لدى البنوك التجارية في الأردن

في بداية تسعينيات القرن الماضي عندما باشر الأردن تجربتـه الإصـلاحية وقيامـه بتحرير أسعار الفائدة ظهر اتساع في هامش الفائدة لدى البنوك التجارية الأردنية ومن الممكن أن يكون السبب في هذا الاتساع هو التعويم لأسعار الفائدة المدينة والدائنة، لأنه في هذه الحالة –تعويم أسعار الفائدة– يكون السوق النقدي غير خاضع لسقوف على أسعار الفائدة، أي هنا يتم تحديد سعر الفائدة على أساس قوى السوق ، فكلما زاد الطلب على الائتمان (الأمـوال القابلـة للإقراض) هنا يرتفع سعر الفائدة على القروض والعكس تماماً عندما يقل الطلب على الائتمان فإن الفائدة عليه سوف تنخفض، مما يؤدي على انخفاض في هامش الفائدة.

كذلك الأمر في حالة الودائع، فعندما يزيد طلب البنوك على الودائع وتحدث هذه الزيادة في الطلب في حالة حاجة البنوك للسيولة او لتغطية طلبات الإقراض هنا ترتفع نـسبة الفائـدة على الودائع والعكس عندما يقل الطلب على الودائع فإن سعر الفائدة عليها سوف ينخفض مما يؤدي إلى زيادة هامش الفائدة[1].

وبما أن بداية فترة التعويم عام ١٩٩٠ كانت المملكة تشهد رواجاً اقتصادياً فإن الطلب على التسهيلات ارتفع ، مما أدى إلى زيادة هامش الفائدة ، ويرجع ذلـك إلـى أسـباب عـدة أهمها[2]:

١. عودة بعض المغتربين بعد أزمة الخليج وتحويل مدخراتهم ومستحقاتهم إلى الأردن.
٢. إعادة بعض الأفراد لودائعهم من الخارج بعد عودة الثقة بالدينار الأردني والاقتـصاد الأردني.
٣. حققت الشركات الصناعية أرباحا وفيرة على مدى السنوات ١٩٨٩-١٩٩١ الأمر الذي مدَّها بسيولة عالية ، قامت بتوزيع بعضها على مساهميها واحتفظت بجزء مهم منها.

كل ذلك أدى إلى زيادة رصيد الودائع لدى البنوك التجارية ، مما أدى إلـى انخفـاض الفوائد المدفوعة عليها مع المحافظة على مستوى أسعار الفائدة على التسهيلات وبالتالي تحقيق هامش فائدة مناسب.

---

(1) الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق، ص ٨.
(2) بسمة محمد اللوزي، **تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية واثرة على التسهيلات المصرفية**، مرجـع سابق ، ص ٤٣

وحدث ذلك بسبب تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة ولكن من الصعب القول بأن السبب الوحيد أو الرئيس لاتساع هامش الفائدة هو التعويم ذلك لأن هامش الفائدة يتحدد بالفرق بين الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضة، فكلما زادت فائدة الودائع وانخفضت فائدة الإقراض انخفض الهامش والعكس كلما انخفضت فائدة الودائع وزادت فائدة الإقراض زاد هامش الفائدة[1].

كما أن هذا الفرق لا يشكل ربحاً صافياً للبنك لأن جزءاً من هذه الأرباح تذهب لتغطية المصاريف التشغيلية والإدارية وتغطية متطلبات الاحتياطي الإلزامي والسيولة الفائضة كما أن جزءاً منها يذهب أيضاً لتغطية التزامات الضريبة وجزءاً آخر يذهب إلى مواجهة المخاطر المصرفية وبناء احتياطيات الديون المشكوك فيها، وفيما يلي شرح ذلك[2]:

١. حجم التكاليف التشغيلية والإدارية :

عند قيام البنك بممارسة أعماله فإنه يتحمل تكاليف عدة ، فمثلاً قيام البنك بزيادة عدد فروعه فإن هذا يتطلب منه زيادة عدد الموظفين وزيادة أعداد المباني التابعة له مما يترتب عليه زيادة في هذه المصاريف التي يتحملها وأيضاً عند قيام البنك باتخاذ إجراءات تهدف إلى رفع مستويات الأداء مثل تدريب الموظفين وتأهيلهم أيضاً هذه تؤدي إلى زيادة نسبة هذه التكاليف ، إن هذا الأمر يزيد من هامش الفائدة ولكن كل ذلك على حساب ربحية البنك وذلك لان زيادة هذه المصاريف تعمل على تقليل الربح الصافي لدى البنك.

ومثال ذلك أن هذه المصاريف ارتفعت من ٢٩٣,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٤ للبنك العربي إلى ٣٤٤,١ مليون دينار عام ٢٠٠٧ ، أي بزيادة مقدارها ٥٠,٦ مليون دينار أي ما نسبته ١٧,٢ % [3].

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن زيادة هذه المصاريف تؤثر على ربحية البنك فيجب أن نعلم بأن هذه التكاليف كانت نتيجة لأعمال وتوسعات قام بها البنك من شأنها زيادة حجم عملياته وبالتالي زيادة أرباحه.

٢. معدل الضرائب على البنوك التجارية :

كما أن الضرائب المفروضة على البنوك التجارية تعتبر أيضاً تكلفة يتحملها البنك وكلما زادت نسبة الضريبة المفروضة على أرباح البنوك فإن ذلك يؤثر على أرباحها سلبياً، وتقدر مساهمة البنوك التجارية الأردنية بنسبة ٢٥% من الإيرادات الضريبية للحكومة

---

(1)الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ٧.
(2) المرجع السابق، ص ٧.
(3) البنك العربي ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة .

الأردنية، وهذه النسبة قد تصل إلى ٥٠% من أرباحها الصافية المتحققة في بعض الأحيان، مما يدفع البنك إلى نقل هذه الأعباء الضريبية وذلك بتوسيع هامش الفائدة وذلك لزيادة القيمة المتبقية بعد الضرائب[1].

٣. السيولة الفائضة لدى البنوك التجارية :

نظراً لحاجة البنك المستمرة لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة طلبات السحب فإن مهمة الإدارة هي محاولة الاحتفاظ بالقدر المناسب من النقد حتى لا يتعرض البنك إلى الإحراج من قبل عملاءه، أو من قبل الجهات الرقابية المصرفية (البنك المركزي) والوصول بالتالي إلى أزمة السيولة.

وتجدر الإشارة إلى أن احتفاظ البنوك التجارية بنسب كافية من السيولة يجنبها بعض الخسائر الناتجة عن اضطرار البنك إلى بيع جزء من أصوله فيعرض نفسه لاحتمال الخسارة أو تحمي البنك من اللجوء –في حالة الحاجة للسيولة– إلى الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة نسبياً، كما أن توافر السيولة لدى البنك تتيح له اقتناص الفرص الاستثمارية في حال مجيئها[2].

وهناك مقاييس عدة للسيولة منها نسبة النقد في الصندوق ولدى البنوك إلى إجمالي الموجودات ، ونسبة الودائع إلى الموجودات ونسبة التسهيلات إلى الموجودات ونسبة التسهيلات إلى الودائع.

ويشير الجدول رقم (١١) إلى أن هذه النسبة ظهرت منخفضة قبل عام ١٩٩٩ لكنها بدأت بعد ذلك بالارتفاع ثم عادت وانخفضت في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ :

---

[1] الجعفري والحمصي ، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني ، مرجع سابق ، ص ٣٠.
[2] جاد المنياوي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ص ١٣٤-١٤١.

الجدول رقم (١١)
نسبة النقد في الصندوق ولدى البنوك إلى إجمالي الموجودات

السنة	نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك (بالمليون دينار)	إجمالي الموجودات (بالمليون دينار)	النسبة %
١٩٩٨	٢١١٤,٣	١٠٤٦٠,٢	٢٠,٢
١٩٩٩	٢٣٩٦,٢	١١٥٥١,٢	٢٠,٧
٢٠٠٠	٣٠٦٤,٣	١٢٩١٣,٥	٢٣,٧
٢٠٠١	٣٤٤٠,٨	١٤١٥٣,٦	٢٤,٣
٢٠٠٢	٣٤٩٤,٥	١٥١١٩,٣	٢٣,١
٢٠٠٣	٣٢٩١,٨	١٥٧٠١,٥	٢٠,٩
٢٠٠٤	٣٧٧٥,٩	١٧٨٢١,١	٢١,١
٢٠٠٥	٤١٨٩,٢	٢١٠٨٦,٥	١٩,٨
٢٠٠٦	٤٧٨٣,٨	٢٤٢٣٧,٦	١٩,٧
٢٠٠٧	٥٣٩١,٨	٢٦٨١٥,٦	٢٠,١

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية، أعداد مختلفة

ولحساب تكلفة السيولة الفائضة فإننا نستخدم أرصدة البنوك لدى البنك المركزي حيث أن هذه الأرصدة تمثل فائض للبنوك (مطروحاً منها أرصدة الاحتياطي الإلزامي) وهذه الأرصدة تشير إلى مقدار تكلفة السيولة الفائضة للبنوك ، ففي نهاية عام ٢٠٠٣ ، بلغت هذه الأرصدة ٣٥٨٧ مليون دينار وتشكل حوالي ٤٣% من إجمالي ودائع البنوك بالدينار الأردني فإذا كان العائد على هذه المبالغ هو ٢,١٥ % (سعر الفائدة الذي يدفعه البنك المركزي على الودائع لأجل ٦ أشهر) ، وبما أن متوسط سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك على الودائع لأجل بلغ ٢,٧٥ % فيعني ذلك أن البنوك تحصل على عائد من هذه المبالغ يقل ٠,٦ نقطة مئوية عن تكلفتها وهذه تعتبر تكلفة سيولة فائضة ترفع معدل كلفة الودائع وبالتالي فهي تخفض هامش الفائدة بنفس المقدار .

٤. الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك التجارية :

عند قيام البنك المركزي بتنفيذ السياسات النقدية فإنه يُعطى السلطة الكاملة لتحديد النسب الخاصة بالاحتياطي القانوني والسيولة القانونية بحيث يقوم البنك المركزي بتحديد هذه النسبة– نسبة الاحتياطي النقدي القانوني– كنسبة من الودائع لديه.

وبموجب التشريعات المصرفية فإن البنوك التجارية تلتزم بالوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات هذا الاحتياطي حتى تستمر هذه البنوك في عملها، وتودع هذه الاحتياطات لدى البنك المركزي على شكلين[1]:

---

[1] جاد المنياوي، إدارة البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ١٣٦.

أ. الودائع بالعملة الأجنبية: يلزم قانون البنك المركزي بأن تحتفظ البنوك التجارية بـ (١٥%) من إجمالي الأرصدة الأجنبية في خزينة البنك المركزي مقابل فائدة يتم حسابها على أساس معدل الفائدة على ودائع الدولار في سوق لندن (London inter-bank offer rate-libor).

ب. الودائع بالعملة المحلية: وكما في الودائع بالعملة الأجنبية فإن البنك المركزي يلزم البنوك التجارية أيضاً بأن تودع لديه ما نسبته (١٥%) من ودائعها بالعملة المحلية.

وقد تصل نسبة الاحتياطي إلى ٣٥% في حدها الأقصى وعلى أن لا تقل عن ٥% وتحسب كالتالي[1]:

نسبة الاحتياطي القانوني = الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنك المركزي / (إجمالي الودائع + شيكات وحوالات مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى + مبالغ مقترضة من البنك المركزي)

لذلك فإن هذا الاحتياطي يلعب دوراً هاماً في التأثير على هامش الفائدة ، فعند قيام البنك المركزي برفع هذه النسبة فان ذلك يؤدي إلى رفع كلفة الودائع على البنوك التجارية وبالتالي تجبر البنوك على تخفيض تكلفة الودائع عليها عن طريق تخفيض سعر الفائدة على الودائع مما يؤدي إلى اتساع هامش الفائدة وذلك كالتالي : عندما بلغ متوسط كلفة الودائع على البنوك ٢,٧٥ % عام ٢٠٠٣ كانت هذه النسبة تدفع فعلياً على ٨٥ % من إجمالي الودائع (لان ١٥ % من هذه الودائع هي ودائع معطلة في خزائن البنك المركزي ولا يستطيع البنك التجاري الاستفادة منها أو تشغيلها) لذلك فان كلفة الاحتياطي الإلزامي تقدر بـ ٠,٢ % على البنوك (الفرق بين سعر الفائدة على الودائع ٢,٧٥ % ومعدل التكلفة الحقيقية ٢,٩٥ %) .

٥. مخصصات الديون المشكوك فيها:

تعتبر الديون المشكوك في تحصيلها مشكلة بحد ذاتها سواء على الصعيد الدولي كديون العالم الثالث تجاه الدول الصناعية او على المستوى المحلي اذ تواجه المصارف صعوبه في الحصول على اموالها من بعض المدينين لذلك فرضت البنوك المركزية على المصارف تكوين

---

[1] سليمان أحمد اللوزي، مهدي حسن زويلف، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٧، ص ١٠٥.

مؤونات لهذه الديون المشكوك في تحصيلها لانها تؤثر بشكل مباشر على ربحية البنك وبالتالي على هامش الفائدة [1].

وعلى الرغم من أن منح الائتمان المصرفي محكوماً ضمن معايير وأسس تهدف إلـى الحد من توزيع المخاطر الائتمانية المحتملة إلا انه عمليا لا يمكن لمصرف ما أن يحتفظ ضمن أصوله وتوظيفاته بمحفظة قروض وسلفيات منتظمة بالكامل وذلك يرجع إلى طبيعة الائتمـان المصرفي الذي يصاحبه دائماً المخاطر [2].

يعتبر بناء هذه المخصصات وتعزيز كفاية رأس المال من أهم الدوافع لزيادة هـامش الفائدة، بحيث يبرر اتساع الهامش حسب ما يرى عدد من المصرفين بالحاجة لبناء مخصصات كافية، وتعزيز كفاية رأس المال.

وذلك لان هامش الفائدة يجب أي يغطـي النفقـات التـشغيلية وتكلفـة الاحتياطيـات المطلوبة، و نوعية القروض (الائتمان الجيد) تعتبر عامل مهم يؤثر في هـامش الفائـدة لأن البنوك التجارية عادة تقوم بتحميل جزء من نفقاتها الإضافية نتيجة التراجع في نوعية القروض على عملائها ، وقد أدى كبر حجم القروض المتعثرة وغير العاملة الى رفع معدل الفائدة على القروض العاملة وذلك خدمة لإجمالي التسهيلات الائتمانية [3].

٦. إيرادات البنوك من غير الفوائد :

تقوم البنوك التجارية بوظيفة رئيسية وتعتبر هذه الوظيفة هي أساس عملها بالإضـافة إلى الوظيفة التقليدية التي عُرفت البنوك بها وهي قبول الودائع ومنح القروض، بحيث تعتبـر الفوائد المقبوضة من القروض من أهم إيرادات البنك وبالمقابل فإن الفوائـد المدفوعـة علـى الودائع تعتبر من أهم بنود النفقات التي يتحملها البنك.

وبالرغم من قيام البنك بهذه الوظيفة إلا أنه يقدم إلى جانبهـا العديـد مـن الخـدمات المصرفية والتي تمثل بالنسبة لها مصدراً مهماً من مصادر إيراداتها[4].

---

(1) عدنان العريضي ، الوسيط في إدارة المصارف ، دار المستشار للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٣٢ .

(2) حمزة محمود زبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مؤسسة الوراق للطباعـة والنـشر ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦ .

(3) وسيم محمد يحيى حداد ، الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٩ .

(4)جاد المنياوي، إدارة البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣.

والخدمات المصرفية هي الأعمال التي تقوم بها المصارف بنـــاء علـــى طلـــب احــد المتعاملين معها مقابل عمولة او اجر ، إضافة لما يجنيه المتعامل من فوائد على الحسابات التي يطلب من المصرف فتحها له [1].

ومن هذه الخدمات التي تقدمها البنوك بطاقات الائتمان وإدارة حساب المودع وخدمات التأمين وتحصيل الشيكات والكمبيالات ونقاط البيع والخزائن الحديدية بالاضافة الـــى ان هـــذه البنوك تقوم بتقديم خدمات مالية عالمية وذلك من خلال دخول هذه البنوك في التجارة والتمويل الدولي فالبنك التجاري يضمن الشركات المستوردة حتى يتم الاستيراد وتسويق المنتجات كمـــا يمد البنك الشركات المتعددة الجنسية بالقروض وتقديم النصيحة والتحليل الفني للاسواق ، كمـــا انه يقوم ببيع وشراء الاوراق المالية او النقد الاجنبي لحـــساب العميـــل ، وغيـــر ذلـــك مـــن الخدمات[2].

وبما ان هذه الخدمات تساهم في زيادة ايرادات البنوك فهذا يعني وجود رافد آخر يغذي ارباح البنك وبالتالي يمكن استخدام هذه الايرادات في تغطية التكاليف التي يتحملها البنك الامر الذي ينعكس بصورة ايجابية على هامش الفائدة[3].

---

(1)محمد سليم العرقسوسي ، العمليات المصرفية ،تسهيلات وخدمات ، منشورات جامعـــة دمـــشق ، مطبعـــة الداودي ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٦ .

(2)محمد صالح الحناوي ، السيدة عبد الفتاح عبدا لسلام ، المؤسسات المالية ،البورصة والبنـــوك التجاريـــة ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

(3)جاد المنياوي، إدارة البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤.

الفصل الخامس

(اختبار الفرضيات)

تمهيد

يتناول هذا الفصل عرض للبيانات المالية لهامش الفائدة ونسب مخصصات الديون المشكوك فيها والاحتياطي الالزامي والمصاريف الادارية والتشغيلية بالاضافة الى ايرادات البنوك من غير الفوائد ، حيث يتضح ان هناك تغيراً ملحوظاً في هذه البيانات ضمن فترة الدراسة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) .

وقد اعطت هذه البيانات صورة واضحة عن طبيعة هذه المتغيرات والنسب الممثلة لها ، بحيث يتم اجراء اختبارات متعددة لمعرفة مدى العلاقة بين هامش الفائدة و بقية المتغيرات .

وقد تناول الباحث في هذا الفصل عرضاً وافياً للمتغيرات المستقلة الخاصة بالدراسة واثرها على هامش الفائدة ، وقد تم استخدام نموذج panel data regression من اجل اختبار العلاقة بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق اهداف الدراسة .

وفي النهاية تم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي هدفت إلى معرفة أهم محددات هامش الفائدة لدى البنوك التجارية الأردنية ودور كلاً من مخصصات الديون المشكوك فيها والاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك التجارية والتكاليف الإدارية والتشغيلية وإيرادات البنوك من غير الفوائد في التأثير على هامش الفائدة ، والخروج بتوصيات عسى ان يستفيد منها قطاع البنوك الاردني والعاملين فيه .

٥-١ المبحث الاول : تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية الاردنية

يتضمن هذا المبحث عرض للبيانات المالية لهامش الفائدة ومخصصات الديون المشكوك فيها والمصاريف الادارية والتشغيلية والاحتياطي القانوني وايرادات البنوك من غير الفوائد للبنوك التجارية الاردنية ضمن فترة الدراسة .

والجدول التالي يبين قيمة الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 1990 – ٢٠٠٧ [1]:

الجدول رقم (١٢)

الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧)

nii/ta	r/ta	llp/ta	op/ta	spread	السنة
0.018	0.027	0.018	0.024	0.020	1990
0.015	0.024	0.015	0.021	0.018	1991
0.014	0.013	0.010	0.019	0.022	1992
0.011	0.012	0.011	0.020	0.026	1993
0.008	0.015	0.009	0.020	0.027	1994
0.010	0.014	0.009	0.021	0.027	1995
0.008	0.012	0.012	0.022	0.029	1996
0.007	0.011	0.018	0.023	0.028	1997
0.013	0.011	0.013	0.026	0.035	1998
0.014	0.011	0.016	0.025	0.032	1999
0.011	0.010	0.011	0.025	0.031	2000
0.013	0.010	0.015	0.025	0.033	2001
0.013	0.011	0.014	0.025	0.030	2002
0.015	0.011	0.014	0.025	0.031	2003
0.014	0.011	0.010	0.021	0.031	2004
0.019	0.011	0.010	0.022	0.034	2005
0.012	0.012	0.004	0.018	0.036	2006
0.014	0.013	0.007	0.019	0.036	2007

* جدول من اعداد الباحث

(1)حيث يشير spread إلى هامش الفائدة وتم احتسابه من خلال المعادلة (هامش الفائدة = (الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة) / مجموع الأصول) و op/ta إلى نسبة المصاريف الإدارية والتشغيلية إلى مجموع الأصول و llp/ta إلى نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي الأصول وr/ta إلى نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى إجمالي الأصول و nii/ta إلى نسبة إيرادات البنوك من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هامش الفائدة يتراوح بين 1.8 % و 3.6 % خلال فترة الدراسة وبمعدل 2.9 % ، وهذا يشير إلى انخفاض نسبة الهامش لدى البنوك التجارية الأردنية ، وربما يعود السبب في ذلك إلى المنافسة الشديدة بين هذه البنوك .

كما نلاحظ من الجدول رقم (١٢) ان نسبة المصاريف التشغيلية الى اجمالي الاصول **(op/ta)** تتراوح بين ١,٨ % - ٢,٦ % ، وبما ان جزء مهم من هذه المصاريف تتضمن رواتب للموظفين فان ذلك يدل على انخفاض الدخل داخل الاقتصاد الكلي ، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ١٩٦١ دينار حسب بيانات ٢٠٠٧ [1].

وان نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها الى اجمالي الاصول لم تتجاوز ١,٨ % مما يدل على ان البنوك التجارية الاردنية تتبع سياسات متحفظه في منح القروض من خلال طلب ضمانات مرتفعة من عملائها .

وقد بلغت نسبة الاحتياطي الالزامي الى اجمالي الاصول ٢,٧ % في بداية فترة الدراسة حيث شكلت اعلى نسبة لها ثم بدأت بالتناقص تدريجياً ويرجع السبب في ذلك ان بداية هذه الفترة هي بداية لمرحلة جديدة انتهجها البنك المركزي عند تحرير اسعار الفائدة الدائنة والمدينة هي قيامة برفع نسبة الاحتياطي الالزامي مرتين لتبلغ ١٥ % ولا شك ان مثل هذه الزيادة سوف ترفع من كلفة الودائع وبالتالي سوف يؤثر بشكل سلبي على هامش الفائدة .

اما بالنسبة لايرادات البنوك من غير الفوائد فقد تراوحت نسبتها بين ٠,٧ % - ١,٩ % وهي نسبة لا بأس بها بحيث تعد هذه الايرادات رافداً لا يقل اهمية عن ايرادات الفوائد للبنك التجاري ، هنا نجد ان هذه النسبة بدأت مرتفعة في بداية الفترة ١٩٩٠ حيث كانت ١,٨ % ولكنها بدأت بالتراجع الى ان وصلت في عام ١٩٩٧ الى ادنى مستوياتها (٠,٧ %) ولعل السبب يعود في ذلك الى ان البنوك التجارية في تلك الفترة قد ركزت في عملياتها على منح القروض حيث سجلت نسبة القرض الى الودائع لدى البنوك التجارية الاردنية ٦٢ % مما يدل على ان ثلثي ودائع البنوك في تلك الفترة قد توجهت الى منح الائتمان نتيجة لزيادة الطلب على القروض بسبب تحسن الظروف الاقتصادية والمعيشية . وبعد ذلك بدأت هذه النسبة بالتحسن الى ان وصلت في نهاية الفترة الى ١,٤ % .

(1) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي ، ٢٠٠٧ ، ص ٨ .

٥-٢ المبحث الثاني : التحليل القياسي لنموذج الدراسة :

يتناول هذا المبحث عرضا مفصلا للنتائج التي توصل اليها الباحث في دراسته والتي هدفت الى معرفة العوامل المستقلة (نسبة المصايف التشغيلية الى اجمالي الاصول، ونسبة الاحتياطي الالزامي الى اجمالي الاصول، ونسبة ايرادات البنوك من غير الفوائد الى اجمالي الاصول، ونسبة مخصصات الديون المشكوك فيها الى اجمالي الاصول) التي تؤثر على هامش الفائدة ، وقد تم استخدام برنامج التحليل القياسي Eviews حيث تم استخدام Panel Least Square حتى يتم الحصول على نتائج اكثر دقة وموضوعية ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة والاجابة عن اسئلتها واختبار الفرضيات المتعلقة بها ، وكانت النتائج على الشكل التالي :

أولاً: استخدام اختبار الانحدار المتعدد بواسطة (panel least Squares) لتحديد اثر العوامل المستقلة(نسبة المصاريف التشغيلية الى اجمالي الاصول، نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها الى اجمالي الاصول، نسبة الاحتياطي القانوني الى اجمالي الأصول ، نسبة إيرادات البنوك من غير الفوائد الى اجمالي الاصول) على المتغير التابع هامش الفائدة ، وعلى النحو التالي :

$$spread = \alpha + b1op/ta + b2r/ta + b3nii/ta + b4iip/I + ui$$

حيث ان :

op/ta = نسبة التكاليف الادارية والتشغيلية الى اجمالي الاصول .

r/ta = نسبة الاحتياطي الالزامي الى اجمالي الاصول .

nii/ta = نسبة ايرادات البنوك من غير الفوائد الى اجمالي الاصول .

llp/ta = نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها الى اجمالي الاصول .

ui = حد الخطأ .

Coeffecients			T	sig	F	Sig
s	α	٠,٠١٦	6.428	0.00	19.46	٠,٠٠
Nii/ta	B1	-0.267	-2.749	0.007		
iip/ta	B2	-0.380	-5.216	0.00		
Op/ta	B3	٠,٩٦٩	8.273	0.000		
R/ta	B4	-0.049	-0.510	0.611		
R-square	٠,٤٣					

و من خلال التحليل وجد ان القوة التفسيرية R^2 تعادل ما قيمته (٠,٤٣) بمعنى ان المتغيرات المستقلة (نسبة المصاريف التشغيلية الى اجمالي الاصول ، الاحتياطي الالزامي الى اجمالي الاصول ، ايرادات البنوك من غير الفوائد الى اجمالي الاصول ، مخصصات الديون المشكوك فيها الى اجمالي الاصول) تفسر التغير في هامش الفائدة بمعدل ٠,٤٣ وان النموذج معنوي عند مستوى (٠,٠١) .

وتبين ان قيمة اختبار T كانت بالنسبة للمتغير nii/ta (2.749-) وبمستوى معنوية 0.007 وكذلك بالنسبة للمتغير llp/ta حيث كانت قيمة اختبار T (5.216-) بمستوى معنوية (٠,٠٠) وكذلك بالنسبة للمتغير op/ta حيث كانت قيمة اختبار T (8.273) بمستوى معنوية (٠,٠٠) واخيرا فقد كانت نتيجة اختبار T للمتغير r/ta تعادل (0.510-) وبمستوى معنوية 0.611 .

وفيما يتعلق بقيمة اختبار F فقد بلغت هذه القيمة (19.46) بمستوى معنوية (٠,٠٠) وهذا يشير الى ان النموذج الاحصائي ذات دلالة معنوية وان هناك اثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

ويمكن تفسير نموذج الدراسة على النحو التالي :

١ – الفرضية الاولى : هناك اثر سلبي ذات دلالة احصائية لحجم مخصصات الديون المشكوك فيها على هامش الفائدة .

تشير نتائج الاختبار ان هناك اثر سلبي ذو دلالة احصائية لنسبة مخصصات الديون المشكوك فيها على هامش الفائدة لدى البنوك التجارية الاردنية حيث ان ارتفاع هذه النسبة بمقدار ١ % سوف يؤدي الى انخفاض هامش الفائدة بمقدار (٠,٣٨٠) ، مما يعني قبول هذه الفرضية ، اذ كلما زادت نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها ينخفض هامش الفائدة ، ونتيجة قيام العميل بعدم الالتزام بالاقساط المترتبة على القرض فان جزء من الفوائد المستحقة علية تتحول الى فوائد معلقة ، وبالتالي تخفيض الفوائد المقبوضة سنوياً لدى البنك . وبما ان المصدر الاساسي للقروض هي الودائع و ان هذه الودائع يدفع عليها فوائد من قبل البنك فان تعثر عدد من

المقترضين عن سداد ديونهم يؤدي الى هبوط هامش الفائدة . وهذا ما يفسر العلاقة السالبة بين مخصصات الديون المشكوك فيها وبين هامش الفائدة .

كما ان ارتفاع نسبة مخصصات الديون المشكوك فيها يعود الى قيام البنك المركزي بالتشديد على البنوك في عملية تصنيف القروض المتعثرة ، مما يؤدي الى تحميل البنوك اعباء اضافية نتيجة عدم قدرة الشركات الاردنية بتقييم موضوعي لوضعها من حيث قدرتها على خدمة الدين مما يؤدي الى تعثر الشركات وبالتالي التوقف عن دفع الفوائد وتحمل البنك فوائد الودائع المقابلة للقروض الممنوحة ، وبالتالي زيادة الفائدة المدفوعه وانخفاض الفائدة المقبوضة مما يترتب علية هبوط هامش الفائدة .

٢ – الفرضية الثانية : هناك اثر سلبي ذو دلالة احصائية بين مقدار التكاليف الادارية والتشغيلية و هامش الفائدة .

تبين ان هناك اثر ايجابي ذو دلالة احصائية بين التكاليف الادارية والتشغيلية و هامش الفائدة حيث ان ارتفاع هذه النسبة بمقدار ١ % يترتب عليه ارتفاع هامش الفائدة بمعدل (٠,٩٦٩) وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٠) ، مما يعني رفض هذه الفرضية ، وهذه النتيجة لا تتفق مع المنطق الاقتصادي ، وقد تعود هذه العلاقة الموجبة بين المتغيرين الى ان زيادة نسبة التكاليف الادارية والتشغيلية يرفع من هامش الفائدة نتيجة قيام البنوك التجارية بتحميل هذه التكاليف على العملاء من خلال رفع سعر الفائدة على القروض مما يؤدي الى ارتفاع هامش الفائدة .

فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التكاليف الادارية والتشغيلية الى اجمالي الاصول لدى البنك العربي ١,٧ % في عام ٢٠٠٤ وكان هامش الفائدة في تلك السنة لدى هذا البنك ٢,٢ % ، وفي عام ٢٠٠٥ ارتفعت كلتا النسبتين معاً حيث وصلت نسبة التكاليف الادارية والتشغيلية الى ١,٩ % وارتفع هامش الفائدة الى ٢,٧ % . حيث نلاحظ من خلال هذه الارقام السابقة ان الاختلاف في نسبة التكاليف الادارية والتشغيلية له دلالة موجبه على هامش الفائدة .

٣ – الفرضية الثالثة : هناك اثر سلبي ذو دلالة احصائية لايرادات البنوك من غير الفوائد على هامش الفائدة .

تشير نتائج الاختبار الى وجود اثر سلبي ذو دلالة احصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، مما يعني قبول الفرضية ، اذ كلما زادت نسبة ايرادات البنوك من غير الفوائد بنسبة ١ % ينخفض هامش الفائدة بمعدل (٠,٢٦٧) ، وبما ان جزء مهم من هذه الايرادات يتأتى لقاء الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه وان قيام البنوك بالتوسع بتقديم هذه الخدمات نتيجة المنافسة ورغبة هذه البنوك في الحصول على اكبر عائد ممكن ينعكس في زيادة اهمية هذا البند .

وقد عملت هذه البنوك على تنميته وتطويره لأنه يمثل مجالاً خصباً للمنافسة بين البنوك التجارية من حيث تعدد هذه الخدمات وتقديم المستحدث منها مقابل الحصول على اكبر حصة سوقية وبالتالي تعظيم العائد [1] .

ولأن البنوك التجارية تقوم بزيادة حصة تقديم هذه الخدمات من مواردها على حساب التسهيلات الائتمانية فان ذلك سوف يؤثر على هامش الفائدة بصورة سلبية من خلال انخفاض الفوائد المقبوضة سنوياً .وعلى سبيل المثال سجلت نسبة ايرادات البنوك من غير الفوائد الى اجمالي الاصول عام ٢٠٠٦ ما نسبته ١,٢ % لدى بنك الاردن ومن ثم ارتفعت هذه النسبة في العام التالي (٢٠٠٧) الى ١,٩ % وعند مقارنته مع هامش الفائدة لدى نفس البنك ، نجد ان الهامش سجل في عام ٢٠٠٦ ما نسبته ٤,٨ % ثم انخفض في العام التالي الى ٤,٦ % .

٤ – الفرضية الرابعة : هناك اثر سلبي ذو دلالة احصائية للاحتياطي الالزامي المفروض على البنوك التجارية على هامش الفائدة .

عند اختبار الفرضية بين المتغير المستقل (الاحتياطي الالزامي) والمتغير التابع (هامش الفائدة) تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، حيث ان نسبة الاحتياطي القانوني لا تفسر التغير في هامش الفائدة لدى البنوك التجارية ، وبما ان التغير في هذه النسبة يؤثر على كلفة الودائع وبالتالي يدفعها (في حالة رفع نسبة الاحتياطي القانوني) الى رفع اسعار الفائدة عليها الا ان هذا التأثير يبقى محدوداً جداً ، ذلك لان البنوك التجارية الاردنية تمتاز بسيولة عالية ، وان ارتفاع او انخفاض هذه النسبة سوف يُغذّى من هذه السيولة المعطلة التي يُدفع عليها بطبيعة الحال فائدة . ومثال ذلك ان نسبة الاحتياطي القانوني الى اجمالي الاصول لدى البنك العربي بلغت ١ % في عام ٢٠٠٧ وان هامش الفائدة بلغ ٣ % ،

---

(1) جاد المنياوي ، ادارة البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

وان نسبة الاحتياطي القانوني الى اجمالي الاصول لدى بنك الاسكان بلغت ١,٣ % وهـــامش الفائدة ٣,٩ % ، وان نسبة الاحتياطي القانوني الى اجمالي الاصول لدى بنك الاتحاد بلغـــت ١ % وهامش الفائدة ٢,٦ % . حيث نلاحظ من خلال الارقام السابقة ان الاختلاف فـــي نـــسبة الاحتياطي القانوني لم يترتب علية اثر على هامش الفائدة .

النتائج والتوصيات

٦-١ النتائج :

لقد توصل الباحث من خلال اجراء الاختبارات اللازمة للفرضيات الى النتائج التالية :

١ – هنالك نسبة من القروض لدى البنوك التجارية الاردنية هي قروض متعثرة وبالتالي تقوم البنوك بتصنيف هذه القروض حسب متطلبات البنك المركزي الاردني في عملية تصنيف الديون ، واخذ مقدار من مخصصات الديون المشكوك فيها في الميزانية العمومية ، كما ان زيادة نسبة الديون المتعثرة تؤثر على ايرادات البنوك (أي تُخفض نسبة الفوائد المقبوضة) وبالتالي تخفض هامش الفائدة .

٢ – لقد تبين ان زيادة نسبة المصاريف الادارية والتشغيلية من شأنه زيادة هامش الفائدة ذلك لان قيام البنوك بعمليات التوسع وفتح فروع جديدة يعمل على زيادة هذه المصاريف وبالتالي زيادة التكاليف الاجمالية التي يتحملها البنك ولكن البنوك تحمل هذه التكاليف الى العملاء مما ينعكس ذلك على ارتفاع هامش الفائدة .

٣ – ان زيادة ايرادات البنوك من غير الفوائد يؤدي الى انخفاض هامش الفائدة ، وذلك لتوسع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك التجارية ، مما يترتب علية زيادة العمولات المستلمة وعائد الخدمات المصرفية التي اصبحت تنافس هامش الفائدة لتحقيق صافي دخل للبنوك التجارية .

٤ –ان مقدار الاحتياطي الالزامي المفروض على البنوك التجارية لم يؤثر على هامش الفائدة لديها ، وذلك لكبر حجم موارد البنوك التجارية الاردنية .

٦–٢ التوصيات :

١ – ضرورة قيام البنوك التجارية الاردنية بدراسة القروض جيداً قبل الموافقة على منحها للعملاء وذلك لمحاولة تخفيض نسبة هذه القروض المتعثرة الى اجمالي القروض .

٢ – ضرورة اهتمام البنوك بمقدار المصاريف الادارية والتشغيلية المتوقعة للسنوات القادمة ووضع سياسات مناسبة لضبط هذه المصاريف في محاولة لتخفيضها قدر الامكان .

٣ – ضرورة اهتمام البنوك التجارية بتوسيع قاعدة الحصول على الايرادات من الخدمات المصرفية والعمل على الموازنة المناسبة بين هذه الايرادات وهامش الفائدة .

٤ – ضرورة تنشيط ادوات السياسة النقدية الاخرى كعمليات السوق المفتوحة جنباً الى جنب مع الاحتياطي الالزامي بهدف التأثير بصورة ايجابية على هامش الفائدة .

٥ – الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وجعلها مقدمة لدراسات اخرى تبحث في الموضوع نفسه ، والاخذ بعين الاعتبار متغيرات اخرى لم ترد في هذه الدراسة مثل نسبة الضريبة المفروضة على البنوك التجارية ، وحجم الودائع لدى البنوك ،وحجم القروض ، وذلك لتعزيز النتائج التي تم التوصل اليها .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

أ – الكتب :

١- مفلح عقل ، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن ، ٢٠٠٠ .

٢ – مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، ، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٦ .

٣- محمد لطفي الجعفري، جمال الحمصي، هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني، البنك المركزي الأردني ، عمان، الأردن، ١٩٩٣ .

٤ – عبدا لحليم إبراهيم محيسن ، البنوك والمؤسسات المالية في الأردن ،حقائق وأرقام ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، الأردن ،١٩٩٤ .

٥ – يوسف حسين محمود عاشور ، آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني ، غزة

٦ – احمد الحوراني ، المؤسسات المصرفية في الاردن ، الطبعة الرابعة ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٥

٧ – فهد الفانك ، البنوك والاقتصاد الاردني ، عمان ، الأردن.

٨ – سليمان احمد اللوزي ، مهدي حسن زويلف ،مدحت ابراهيم الطراونه ، إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ .

٩ – فليح حسن خلف ، الأسواق المالية والنقدية ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ ، اربد ، الأردن.

١٠ – هيل الجنابي، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية ، دار المسار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، المفرق ، الأردن ، ٢٠٠٥ .

١١ – رعد حسن الصرن ، عولمة جودة الخدمة المصرفية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧.

١٢ – محمد صالح الحناوي ، السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية ، البورصة والبنوك التجارية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ .

١٣ – فؤاد توفيق ياسين ، احمد عبد الله درويش ، المحاسبة الضريبية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ،١٩٩٦ .

١٤ – جاد المنياوي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، ٢٠٠٠.

١٥ – عدنان العريضي ، الوسيط في إدارة المصارف ، دار المستشار للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٨.

١٦ – حمزة محمود زبيدي ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٢.

١٧ – محمد سليم العرقسوسي ، العمليات المصرفية ،تسهيلات وخدمات ، منشورات جامعة دمشق ، مطبعة الداودي ، ١٩٩٨.

ب – المجلات والأبحاث :

١– مفلح عقل ، أسعار الفوائد المصرفية في السوق الأردني، جمعية البنوك، مجلة الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.

٢ – أحمد فراس العوران وأسامة فايز الفرحان، دراسة تطبيقية لمحددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني للفترة ١٩٩٠–٢٠٠٢، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الثاني ، جامعة الكويت ، ٢٠٠٥.

٣ – غسان أومت، خالد الزعبي، الإصلاحات المالية ومدى تباعد أسعار الفائدة في الجهاز المصرفي الأردني للفترة ١٩٨١–٢٠٠٢م، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد ١٢ ،العدد ٣ .

٤ – بسمة محمد اللوزي، تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥.

٥ – سعيد الطراونه ، سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من القروض في البنوك التجارية العاملة في الأردن ، دراسة قياسية ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٤ .

٦ – قاسم الحموري ، احمد الملاوي ، انتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الاردني ، مجلة ابحاث اليرموك ، المجلد ١٠ ، العدد ٣ ، ١٩٩٤

٧ – عبد الله العمرات، العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، ٢٠٠٣.

٨ – حسني علي خريوش، ، محمد عيسى العبادي، تقييم أداء محفظة القروض التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد، ١٩، العدد ٢، ٢٠٠٤.

٩ – علي مصطفى القضاة ، المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي الأردني ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠١ .

١٠ – عقل،مفلح، ندوة إدارة أسعار الفائدة في ظل التعويم، مجلة البنوك في الأردن، العدد ٦، حزيران ١٩٩٠.

١١ – غالب بني هاني، التخطيط والاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٩.

١٢ – جمال أبو عبيد ، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية، الأسباب والآثار والحلول الممكنة رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية، عمان الأردن، ٢٠٠٣.

١٣ – محمود عبدا لله الموعد ، العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم بالتطبيق على بورصة عمان للأوراق المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٥ .

١٤ – طارق محمد المجالي ، الكفاءة النسبية للسياسة النقدية والمالية ، حالة قياسية : الأردن الربع الأول ١٩٧٠ – الربع الرابع ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٦ .

وسيم محمد يحيى حداد ، الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٥ .

ج– مواقع الانترنت :

البنك المركزي الأردني ، موجودات ومطلوبات البنوك التجارية وهيكل أسعار الفوائد ،من خلال موقع الانترنت :

www.cbj.com.jo

د – الدوريات :

١ – البنك المركزي الأردني ، التقارير السنوية للأعوام : ١٩٩٤ ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٧ .

٢ – البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن (١٩٦٤–٢٠٠٤)، عدد خاص بمناسبة العيد الأربعين لتأسيس البنك الأردني، دائرة الأبحاث، ٢٠٠٤ .

٣ – البنك العربي ، التقارير السنوية للاعوام من ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ .

٤ – بنك الاسكان ، التقارير السنوية للاعوام من ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ .

٥ – بنك الاتحاد ، التقارير السنوية للاعوام من ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ .

٦ – البنك الاردني الكويتي ، التقارير السنوية للاعوام من ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ .

٧ – بنك الاردن ، التقارير السنوية للاعوام من ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ .

٨ – البنك الاهلي ، التقارير السنوية للاعوام من ١٩٩٠ – ٢٠٠٧ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1 - Tanzi, V, 1985. Fiscal deficits and Interest rates in the United States: An Empirical Analysis: 1960-1984. IMF Staff paper.

2 - Coats W. (1982). Interest rate consequences of targeting money. IMF Staff papers.

3 - Honohan, P. (2000) How Interest rates changed under financial liberalization: A cross country review. The world bank group www.wbin0018.world.bank

4 - Edwards, S. and Khan, M. 1985. Internet rate determination in developing countries: framework IMF staff papers.

5 - Brock, P. and rojas-saurez, I (2000). Understanding the behaviour of bank spreads in Latin America, Journal of development economic .

6 - Demiraguc- Kunt and Huizing (1997). Determinates of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: some international Evidence, World Bank working paper,www.wbin0018.world.bank .

7 - Angbazo, L., 1997. Commercial bank net interest margins default risk interest rate risk and off-balance sheet banking, Journal of Banking and finance.

8 - Perger a de young, R. Genay, H, and udell. (2000). Globalization of financial institution: evidence from gross-border banking performance, brookings-wharton papers on financial services .

9 - Madura,j financial markets and institutions , third edition ,west publishing company ,Florida ,Florida Atlantic university 1995 .

10 - Keynes, J.M, The General Theory of Employment Interest, and Money, Macmillan St. Martin's Press, Great Britain University Printing house, Cambridge UK, 1973.

11 - Gardner Ackly Macroeconomic Theory and Policy Macmillan Publishing Co, Inc, NewYork, 1978 .

12 - Levine, R., The Legal Environment, Banks and long-Run Economic Journal of Money, Credit and banking, (1998) .

13 - Rose, Peter, S. Commercial Bank Management, producing and selling financial services. Irwin, Homewood ,il 02116 , Texas A & M university 1991.

14 - Hempel , George H and others, Bank Management: text and cases , fourth edition john Wiley & sons INC ,Canada 1994.

Determinants of Interest Margin In Jordanian Commercial Banks

Researcher : Nadi Mohammad Khair Kanakreyeh

Supervisor : Prof. Hail Ajami Aljenabi

Is important to the interest margin of commercial banks as a measure of the profitability of the bank, because of which the bank can get the most important part of the profits that result from the bank's traditional functions (accepting deposits and granting loans), so this study was to identify the most important determinants of the margin of interest, and standards established in the measurement of the margin of interest, and the historical evolution of the margin of the commercial banks of Jordan, and the factors affecting it and the reasons for the pullout.

The study included six Jordanian commercial banks so that these banks constitute a significant proportion of the total assets of the Jordanian banking system include the largest banks in this system, a study was indeed the bank of Jordan through the budgets of these banks for the period between (1990 to 2007).

The study included four main hypotheses through which to find the solution to the problems on the subject of study in relation to the issue of allocation of the interest margin of bad debts and the ban on compulsory reserves of commercial banks and administrative and operational costs of banks and non-income benefits.

The multiple regression was used to measure the relationship between independent variables and the dependent variable was the study found a number of conclusions, including:

A negative relation between the statistical significance of each of the provisions of bad debts, income of the banks non-interest income and the margin of interest, in addition to a positive relationship and statistically significant between the administrative and operational expenses and the margin of interest, while it showed no statistically significant relationship between the legal reserve The range of interest.

Based on previous findings, the study recommends that the attention of commercial banks credit analysis procedures in accordance with the latest analytical methods available prior to the commencement of the granting of loans to customers in an attempt to improve the quality of loans, thereby reducing the proportion of allowances for doubtful debts and expenses in order to increase the margin of interest.

The study recommends the need to achieve the appropriate balance between income from banking services and the interest margins of banks to maximize the profits of business.